أولويات الإصلاح التربوي لمواجهة الفساد في مؤسسات التعليم

فاطمة رمضان عوض النجار
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة كفر الشيخ

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أولويات الإصلاح التربوى لمواجهة الفساد في المؤسسات التعليمية من خلال عرض لمفهوم ومظاهر الفساد فى المؤسسات التعليمية ، ودور وسائط التربية فى مواجهة مظاهر الفساد فى المؤسسات التعليمية ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلى وقدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لدور المؤسسات التعليمية في مواجهة الفساد، وأكدت الدراسة على أن علاج ظاهرة الفساد لا يتم إلا بالوقوف على أسبابها فمنها أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، كما أكدت على أن هناك علاقة عكسية بين الفساد فى المجتمع و كفاءة النظام التعليمي وجودة مخرجاته وكذلك معدل التنمية.

وأوصت الدراسة بضرورة:

- الاستقرار السياسي مجتمعياً وتعليمياً وتوافر الإرادة السياسية القوية والصادقة لمكافحة الفساد خاصة فى مجال التعليم والتأكيد على مشاركة جميع أفراد المجتمع فى مواجهة كافة مظاهر الفساد.
- اجراء البحوث والدراسات التى تتعلق بظاهرة الفساد ووضع التوصيات موضع التنفيذ.
- اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة في تولي المناصب الإدارية وخاصة في المؤسسات التعليمية.
- تعظيم دور وسائط التربية المختلفة والتكامل فيما بينها في بناء الفرد وفق أسس ومرتكزات قيمية وأخلاقية تنبذ الفساد.

الكلمات المفتاحية : الإصلاح التربوي ، الفساد ، مؤسسات التعليم

Priorities for educational reform to confront corruption in educational institutions

Abstract

The study aimed to identify the priorities of educational reform to confront societal corruption especially in educational institutions through a presentation of the concept and manifestations of corruption in educational institutions, and the role of educational media in facing the corruption in educational institutions. The study used the descriptive and analytical approach. The study presented a proposed perception of the role of educational institutions in facing corruption.

The study emphasized that the treatment of corruption phenomenon can only be done by examining its causes, including political, economic, social and other reasons, as you are that there is an inverse relationship between corruption in society and the efficiency of the educational system and the quality of its outputs as well Development rate. The study recommended that:

- Political stability, socially and educationally, and the availability of strong and sincere political will to fight corruption, especially in the field of education, and to emphasize the participation of all members of society In the face of all manifestations of societal corruption.

-Conducting research and studies on corruption, and putting recommendations and decisions into practice.

- Adopting standards of competence and integrity in selecting personalities to assume managerial positions, especially in educational institutions.

- Maximizing the role of the various modes of education and complementing one another in building the individual according to values and ethical principles that reject corruption.

Key words: Educational reform, corruption, educational institutions

مقدمة الدراسة:

تعد المؤسسات التعليمية الأداة المنظمة التى تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع وغاياته ، وتحويلها إلى واقع ملموس، كما أنها مسئولة عن الحفاظ على هوية الأمة بجانب باقى مؤسسات التربية بما تعده من أجيال تساهم فى تحقيق تنمية مجتمعية قائمة على عدد من القيم والمبادئ التى تحصن المجتمع ضد أى تحدٍ يواجهها ، وبذلك فإما أن تكون مؤسسات التعليم قلعة للأمة و حصناً لها وإما أن تكون وسيلة للقضاء عليها.

وميدان التربية والتعليم من أهم الميادين حيوية لأنه مسؤل عن إعداد الفرد ليصبح فرد اجتماعى قادر على ممارسة أدواره فى المجتمع ، بالاضافة إلى بناء الفرد ثقافياً وفكرياً وأخلاقياً، وبالتالى فإن صلاح هذا الميدان يعكس صلاح المجتمع والعكس صحيح.

وللتربية دور هام فى التصدي لظاهرة الفساد بوصفها مجالاً من مجالات الضبط الاجتماعي التى يتبعها المجتمع مع أفراده لتعديل سلوكهم بما يتفق وقيم المجتمع ، ومجال التربية واسع يشمل الأسرة وجماعة الأصدقاء والروضة والمدرسة ودور العبادة ووسائل الإعلام والمجتمع ، ولكل هذه المؤسسات التربوية أساليبه الخاصة فى التربية وجميعها يهدف إلى تحقيق تماسك المجتمع وتقدمه من خلال غرس القيم الايجابية كالأمانة والصدق والوفاء والتضحية والتعاون ....الخ ونبذ القيم السلبية ، والفساد بأنواعه المختلفة يمثل تحدى خطير يتطلب تضافر جهود جميع المؤسسات التربوية والثقافية من خلال المربين والمثقفين الوقوف لمحاربته بوسائلهم التربوية والتثقيفية المختلفة لتقليل خطرة على المجتمع ،لأنه آفة تعطل تنميته وتوقف عجلة تطوره وتقدمه (حاتم عزيز وعبد الرازق محمد، ٢٠١٤ :٣).

ولكن يعد الفساد في قطاع التعليم عائقاً خطيراً يعترض تحقق التعليم عالى الجودة ومستويات التنمية المنشودة ، فهو يجعل المزايا الأكاديمية في مؤسسات التعليم أكثر عرضة للخطر وقد يؤدي إلى انهيار سمعة نظام التعليم في دولة بأكمله. كما أن الفساد في قطاع التعليم يؤثر سلبيا على جودة التعليم مما يكبل من قدرة الدولة على تكوين وتشكيل رأس مال بشري يسهم فى تحقيق تنمية مجتمعية وتقدم المجتمع(أحمد سليم، ٢٠١٦ : ٢٠٤ ،٢٠٦).

والتعليم حق أساسي من حقوق الإنسان ومحرك رئيسي للتنمية الشخصية والاجتماعية، ويُنظر إليه في جميع أنحاء العالم على أنه المفتاح لمستقبل أفضل ، حيث يوفر الأدوات التي يحتاجها الناس للحفاظ على سبل عيشهم والعيش بكرامة والمساهمة في المجتمع، ولكن على الرغم من زيادة الاستثمار الدولي والمحلي في التعليم خلال العقدين الماضيين ، فإن الفساد وسوء الإدارة يمنعان عوائد هذا الاستثمار من الوصول إلى العديد من المستفيدين المستهدفين. ويعد الفساد في التعليم من بين العوائق الأكثر أهمية للوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية. (Sweeney,et all,2013,p27)

وتمثل المؤسسات التعليمية إحدى المؤسسات الحكومية التي لم تسلم من سطوة الفساد والتى ينبغي أن تمتلك من الآليات لمكافحة الفساد فى شتى صورة ، فلقد تفشت في الآونة الأخيرة العديد من المظاهر السلبية التي تعبر بشكل أو بآخر عن حالات فساد إداري ومالى وأخلاقي يهدد كيان القطاع التعليمي في مصر والذى ينعكس بالضرورة على القطاعات الأخرى ويحول دون تحقيق التماسك المجتمعي والتنمية المجتمعية.

وقد أصبح الاصلاح التربوى ضرورة حياة من أجل فهم السياق المحيط بالمجتمع ، وضرورة العمل على إعادة هيكلة البنى المجتمعية بداخله من خلال التعليم ،حيث أن تجديد الخطاب التربوى ،يساهم بالتالى فى إصلاح البنية المجتمعية بكافة مداخلها المتنوعة من ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية وبالنظر إلى النظام التربوى القائم بما فى ذلك النظام التعليمى ومناهجه ، وذلك من خلال إجراء الدراسات التقويمية اللازمة لعملية الإصلاح .(فاطمة الزهراء سالم،٢٠٠٨: ٢٧٥)

ولكن أى خطاب اصلاحى يمكن أن يقدم فى زمن تهافت الخطاب السياسى العام ... زمن التصحر المعرفى والقيمى ....زمن الانفصام وتصدع البنيان الأخلاقى والاجتماعى وازدواجية المعايير وغياب القيم الأخلاقية ، وإذا تم الاتفاق بأن مفتاح الخروج بمجتمعنا من حال الفساد والتردى من خلال إعادة بناء الانسان العربى ، فما الدور الذى يجب أن تقوم به مؤسسات التربية فى غرس القيم الانسانية المناهضة للفساد.(ناصيف قزى وآخرون ، ٢٠١٤ :٣٢٨-٣٢٩)

مشكلة الدراسة:

يعد الفساد ظاهرة خطيرة ومن القضايا متعددة الأبعاد وأخذت تنتشر في مختلف المجتمعات لتدق ناقوس الخطر العالمي على اختلاف أسبابها و أنواعها، وبات التصدي لها ومكافحتها ضرورة ملحة عالمياً ومحلياً ومصر من المجتمعات التى تمر بمرحلة جديدة من مراحل النمو والتقدم ، ولكن هناك الكثير من التحديات التى تواجهها ومنها ما يتصل بجرائم الفساد الذى ينخر فى كافة قطاعات المجتمع ، وهنا يظهر الدور البارز لمؤسسات التربية ومؤسسات التعليم فى مواجهة الفساد والتصدى له بكافة أشكاله وصورة .

وقضيه الفساد ليست وليدة اليوم أوالأمس القريب وإنما نتاج جملة من العوامل والأسباب التراكمية وباتت تشكل خطراً شديداً على كافه مؤسسات المجتمع وكافه المؤسسات التعليمية ، لذا يجب دراسة ظاهرة الفساد وكيفية مواجهتها من خلال وسائط التربية المختلفة ووضع أولويات تربوية لمواجهتها أو الحد منها كالوضع الأمني والاستقرار السياسي.

وبحسب دراسات منظمة الشفافية الدولية ، تقدم وضع مصر على مؤشر مدركات الفساد، حيث احتلت مصر المركز ١٠٦فى مؤشر الفساد لعام ٢٠١٩ المركز الـ ١٠٥ لعام ٢٠١٨، بعدما كانت تحتل المرتبة الـ ١١٧ في ٢٠١٧، ولكن يستمر الفساد بكافة أشكالة فى جميع قطاعات المجتمع التى تؤثر على معدلات النمو الاقتصادى ومدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولم تكن التربية بمعزل عن الأحداث العالمية والمحلية ، إذ تشير التقارير العالمية لحقوق الانسان إلى تدنى مستوى التعليم وتخلى مؤسسات التربية عن أداء أدوارها المنوطة بها فى الحفاظ على بنية المجتمع وشرائحة الثقافية ، وإزالة الأمراض الاجتماعية والخلقية والثقافية (سعيد اسماعيل على،١٩٩٩ :٢٢) و التى من بينها الفساد بكافة صورة فى جميع قطاعات المجتمع.

وتعد المؤسسات التعليمية الأداة المنظمة التى تسهم في تحقيق أهداف المجتمع من خلال إعداد أجيال تحافظ على هويته وتحقق التنمية المجتمعية بما يمتلكه أفراده من معارف

ومهارات وقيم ومبادئ واتجاهات يتم اكتسابها وتنميتها من خلال التربية عبر المراحل التعليمية المختلفة ،

لذا يجب الانتباه في مؤسسات التعليم إلى أهمية ودور التربية في إعداد وتكوين الإنسان ليكون قادر على مواجهة مختلف التحديات والأزمات المجتمعية، فالتربية يجب أن تكون قادرة بأدبياتها ومؤسّساتها على إلقاء الضوء والتأكيد على أهمية السلوك الأخلاقى والقيمي ضماناً لاستمرار تقدم وارتقاء المجتمع في كافة المجالات، وتعد التربية بمثابة العامل الرئيس فى عملية إصلاح المجتمع فى كافة القطاعات ، لأنها تسهم فى عملية التغيير المجتمعى بجميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ولاستمرار تحقيق التنمية المجتمعية يجب الحد من الفساد بأشكاله المختلفة في كافة مؤسسات المجتمع وذلك لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا يتطلب الاهتمام بالتربية والتعليم ونشر الوعى السياسي والثقافي بين المواطنين حول مدى خطورة الفساد في المجتمع باعتباره معوقاً للتنمية ولم تسلم المؤسسات التعليمية من سطوة الفساد، فلقد تفشت في الآونة الأخيرة العديد من المظاهر السلبية التي تعبر بشكل أو بآخر عن حالات فساد إداري ومالى وأخلاقي يهدد كيان القطاع التعليمي في مصر ، ويحول دون تحقيق الأهداف التعليمية المرجوة ، خاصة وأن الفساد فى التعليم هو الأخطر على الاطلاق مقارنة بممارسات وصنوف الفساد فى القطاعات الأخرى وتعد مواجهة ظاهرة الفساد في التعليم أحد أهم آليات إصلاح النظام التعليمي، خاصة بعد أن أصبح الفساد بجميع أشكاله عائقاً حقيقاً أمام إصلاح التعليم وتطويره ، لما أصبح يمتلكه من قوة مقاومة حقيقية لديها القدرة على إفساد أى خطط لإصلاح النظام التعليمى ، ولا يرتبط ذلك فقط بحجم الهدر الذى يصيب الموارد المتاحة من الدولة أو المجتمع لقطاع التعليم ، ولكن أيضا باتساع جبهة المستفيدين من مظاهر الفساد والتي يتولد عنها تعدد أشكال الفساد داخل هذا القطاع وانهيار المنظومة الأخلاقية فضلاً عن آثارها على الطلاب(لجنة الشفافية والنزاهة:٢٠٠٨، ٦).

وقد غدا الإصلاح ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة وتوقع مسيرتها المستقبلية ويتضمن هذا المفهوم حركة أو تحريكا لأوضاع المجتمع القائم ووتيرة مسيرتها السائدة إلى

صورة مغايرة . وقد تتم هذه الحركة بصورة جزئية فى سياسة معينة كالإصلاح الضريبى ، أو فى قطاع من القطاعات المؤسسية كالإصلاح الثقافى أو التعليمى أو الاقتصادى ، وقد تكون فى رؤية شاملة تمتد إلى معظم قطاعات المجتمع ، ولايمكن أن يكون ثمة إصلاح دون منظور ثقافى ، يحدد مقاصده ويوجه حركته؟ والمنظور الثقافى هو المتضمن للقيم والغايات والمعانى والرموز والتوجهات ومسارات التواصل والحقوق والواجبات والتطلعات والخيارات المحددة لحياة الإنسان فى مجتمعة.(حامد عمار،٢٠٠٦: ٢١،٢٤،٢٥)

والاصلاح التربوي ضرورة حتميه لنظام تعليمى يعاني العديد من المشكلات وأهمها الفساد بكافة صورة وأشكاله بالإضافة إلى كونه جزء دائم التغير ولا يمكن أن يظل بعيداً عن التحولات الجارية والابتكارات في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية مما يتطلب ضرورة تكيف المؤسسات التعليمية والتربوية مع هذه التغيرات وامتلاك المهارات اللازمة لمواجهة كافة المشكلات تواجه المنظومة والتعليمية ومن بينها الفساد.

ومجال التربيه والتعليم من أكثر المجالات حيويه وأهمية ذلك لأن المؤسسة التربوية هى المؤسسة التي تعنى بتربية الأجيال وتأهيل الفرد لكى يصبح فرد اجتماعى فاعل مؤهل لممارسة أدواره الاجتماعيه في المجتمع ، وهذا يعنى أن هذه المؤسسة منوط بها بناء الإنسان اجتماعياً وثقافياً وفكرياً، ولذلك فإن صلاح هذه المؤسسات يعد مؤشراً لصلاح المجتمع وازدهاره والعكس صحيح.

ولذا يسعى البحث الحالى إلى إبراز أولويات الإصلاح التربوى لمواجهة الفساد فى المؤسسات التعليمية انطلاقاً من عدد من المؤشرات التى تدعو إلى ضرورة إصلاح منظومة التعليم من أهمها:

- تزايد حدة المشكلات التى يعانى منها التعليم المصرى ومنها الفساد بأنواعة المختلفة.
- تزايد معدل الفاقد والهدر فى مختلف قطاعات المجتمع وبخاصة قطاع التعليم باعتباره مسؤل عن نجاح أو اخفاق القطاعات الأخرى.

ولهذا جاءت ضرورة مناقشة الدراسة الحالية للسؤال الرئيس التالى:

ما أولويات الإصلاح التربوي لمواجهة الفساد فى مؤسسات التعليم ؟

وللإجابة عن هذا السؤال يتطلب وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الفساد وما أهم أسبابه؟
- ما دواعى دراسة الفساد فى مؤسسات التعليم؟
- ما أهم انعكاسات الفساد على الفرد والمجتمع؟
- ما مظاهر الفساد فى مؤسسات التعليم وآليات مكافحته؟
- ما دور وسائط التربية وآلياتها فى مواجهة مظاهر الفساد فى مؤسسات التعليم؟
- ما التصور المقترح لتفعيل لدور مؤسسات التعليم وآلياتها فى مواجهة الفساد ؟

أهدف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- تحديد دواعى دراسة الفساد فى المؤسسات التعليمية وأهم انعكاسات الفساد على الفرد والمجتمع.
- التعرف على أهم مظاهر الفساد فى المؤسسات التعليمية وآليات مكافحته.
- توضيح دور وسائط التربية فى مواجهة مظاهر الفساد فى المؤسسات التعليمية.
- وضع تصور مقترح لتفعيل دور المؤسسات التعليمية وآلياتها فى مواجهة الفساد.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة فى أن ظاهرة الفساد أصبحت تهدد كافة قطاعات المجتمع وخاصة التعليم وأصبحت معوقاً أمام دعاوى الإصلاح المجتمعى ، حيث لا يمكن تحقيق الإصلاح دون الحد من ظاهرة الفساد فى التعليم نظراً لعظم تأثير نواتج ومخرجات التعليم على القطاعات الأخرى.
- حث المسؤولين عن القرار في وزارة التربية والتعليم بمراجعة المقررات الدراسية وطرق التدريس والأنشطة الطلابية وإعادة بنائها أوتطويرها بما يسهم فى مواجهة الفساد فى المجتمع وفى المؤسسات التعليمية .

منهج الدارسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذى لا يقف عند حدود الوصف، وإنما يمتد لتفسير البيانات وتحليلها واستنباط دلالات ذات مغزى منها.

مصطلحات الدراسة:

الفساد:

يقصد بالفساد جملة الممارسات المجتمعية الفاسدة فى كافة قطاعات المجتمع التى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشرعلى نواتجه ومخرجاته ويشمل الفساد الأخلاقي ، الإداري ، السياسي ، الإقتصادي ، التعليمي ، الديني ، الثقافي والفكري، والبيئي والصحي.

الإصلاح التربوى:

أحد مجالات الإصلاح المجتمعى ، ويعبر عن جملة الإصلاحات على المستوى التربوى التى تهدف إلى إحداث تغيير فى النظام التربوى للمجتمع فى كافة وسائطة التربوية بهدف اكساب أفراد المجتمع المبادى والقيم والمعارف والاتجاهات التى تمكنهم من مكافحة الفساد فى كافة قطاعات المجتمع.

مؤسسات التعليم:

ويقصد بالمؤسسات التعليمية جميع المدارس في كافة المراحل التعليمية من رياض الأطفال وحتى المرحلة الجامعية والتي تقع تحت مسؤولية وزارة التربية والتعليم والتعليم العالى التى يعهد إليها مسئولية تربية وتعليم الأجيال بالتشارك مع باقى مؤسسات التنشئة الاجتماعية من خلال ما تقدمة مناهج ومقررات دراسية وأنشطة طلابية وأدوار متجددة للمعلم وبيئة ومناخ تربوى مناسب وإدارة تعمل جميعها تحت مظلة فلسفة تربوية وسياسة تعليمية تهدف إلى الإعداد والتكوين المتكامل للفرد من جميع الجوانب البدنية والخلقية والنفسية والاجتماعية والعقلية والروحية ليكون قادراً على المساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية.

الفساد في المؤسسات التعليمية

يشير الفساد في مجال التعليم إلى مجموعة التصرفات أو الأفعال غير القويمة التى تقوم بها الأطراف المشاركة في العملية التعليمية بهدف تحقيق مصالحها الخاصة.(أحمد سليم، ٢٠١٦: ٢١١)

التعريف الإجرائي للدراسة:(أولويات الإصلاح التربوي لمواجهة الفساد فى مؤسسات التعليم)

جملة المبادئ التربوية التي يجب الاستناد إليها في تطوير وإصلاح المؤسسات التعليمية لمواجهة الفساد ،أى أنها مجموعة الجهود الموجهة والمتكاملة التي يتم إعدادها لإدخال تغيرات أساسية وجذرية داخل المؤسسات التعليمية وخارجها لمكافحة الفساد فى المؤسسات التعليمية. وتقصد الدراسة بأولويات الإصلاح التربوى بالطرق والأساليب والآليات التربوية ذات الأهمية التي يمكن اللجوء إليها لتحجيم الفساد والقضاء عليه فى المؤسسات التعليمية من خلال تفعيل أدوار المعلم والمنهج وطرق التدريس فى مواجهة الفساد بالإضافة إلى دور وسائط التربية فى مواجهة الفساد.

الدراسات السابقة

يزخر موضوع الفساد بالعديد من الدراسات العربية والأجنبية ومنها مايلى:

أولا: الدراسات العربية:

١. دراسة مشيرة محمد حسن(٢٠١٦) بعنوان" الفساد فى اقتصاديات التعليم الخاص قبل الجامعى دراسة ميدانية على مؤسسات التعليم الخاص مدينة طنطا"

هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الفساد في مؤسسات التعليم الخاص للغات (قبل الجامعي)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتم تطبيق استبانة على عينة من أولياء الأمور لطلاب أربع مدارس بطنطا، وتم إجراء مقابلة مفتوحة لمديري التعليم الخاص واثنين من مسئولي الرقابة الإدارية لقطاع التعليم ومدير الشئون القانونية بإدارة شرق التعليمية وعدد ٥ مدرسين من مدارس التعليم الخاص وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلى:

- انتشار ظاهرة الرشوة حيث أنها من أكثر الظواهر التي يعاني منها أولياء الأمور، بالإضافة إلى استغلالهم للنفوذ والفوضى الأخلاقية وقد اعترفت الإدارات المراقبة من خلال المقابلات الشخصية على وجود نوع من الفساد داخل المدارس الخاصة للغات.
- غياب الأخلاق من أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الفساد داخل التعليم الخاص.
- كلما ارتفع الدخل الشهري لأولياء الأمور كلما استطاع أفراد العينة التعامل مع الفساد داخل المدرسة سواء بتقديم الرشوة أو المصروفات الزائدة مقابل تقديم سبل الراحة المتاحة لأبنائهم بالمدرسة وهذا يؤكد أن هدف المدارس هو تحقيق الربح أكثر اهتماما بالتعليم.
- أكدت الدراسة على ضرورة محاربة الفساد وذلك عن طريق أولياء الأمور والجهات الرقابية المختلفة (الادارة التابعة لها المدرسة أو عن طريق الرقابة الإدارية أوعن طريق سن القوانين) من أجل إحجام الفساد في تلك المدارس محل الدراسة.
- توصلت الدراسة إلى أنه كلما ارتفع المؤهل الدراسي لعينة الدراسة ارتفعت قدرتهم في تحديد دور القيادات الرقابية في القضاء على الفساد حيث أشارت إلى
  - ✓ إصدار القوانين الرادعة على المدرسة.
  - ✓ أن يكون هناك مراقبة بشكل مستمر.
  - ✓ وضع عقوبات قوية على المدارس المخالفة.

٢. دراسة أحمد عبدالسلام سليم (٢٠١٦) بعنوان "بعض جوانب الفساد الإدارى فى التعليم "دراسة تجريبية"

هدفت الدراسة إلى استطلاع بعض مظاهر الفساد الادارى في قطاع التعليم في مصر من وجهة نظر متلقي الخدمات التعليمية وهم الطلاب كأحد أهم الأطراف المستفيدة من العملية التعليمية وبالتحديد استطلاع راي الطلاب في مدي وجود فساد في بعض ممارسات كيفية انجاز المعاملات والغش في الامتحانات وغلبة الطابع التجاري على العملية التعليمية وشعور الطلاب بالاغتراب في العملية التعليمية واسباب الفساد في التعليم الجامعي ومدي تأثير التعليم على سلوكيات الطلاب وأشارت نتائج الدراسة إلى عزوف الطلاب عن استخدام

الكتاب الدراسي وانخفاض الجودة المدركة للخدمة التعليمية كما أظهرت النتائج أن معظم الطلاب يتبعون النظام الرسمي في تعاملاتهم مع المؤسسات التعليمية بالدولة وكشفت النتائج أن دفع الرشاوي وتقديم الهدايا كان محدوداً من ناحية أخرى وجدت النتائج أن ٥٠%من الطلاب يبيتون النية للغش في الامتحان كما يشعر معظم الطلاب بغلبة الطابع التجاري على العملية التعليمية ، كما أظهرت النتائج إخفاق نظام التعليم في تعليم الطلاب القيم والأخلاق بنسبة تصل إلى ٧٠% وحددت نتائج الدراسة أن أسباب الفساد في التعليم هى انخفاض مستوي الأجور والرواتب وضعف نظام التعليم نفسه علاوة على عدم تطبيق روادع ضد الفساد.

٣. دراسة عدنان محمد (٢٠١٦) بعنوان "مكافحة الفساد الإدارى بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر بدائل استراتيجية مقترحة "

هدفت الدراسة إلى التعرف على أشكال الفساد الإدارى وأسبابه بمؤسسات التعليم قبل الجامعي وأضراره والحد من ممارساته السلوكية والتنظيمية واعتمد البحث في معالجته على المنهج الوصفي مع الاستعانة بأسلوب التحليل الاستراتيجي بما يتضمنه من بعدي التشخيص والتقويم لاستخلاص عناصر القوة وجوانب الضعف بالإضافة إلى الفرص المتاحة والتهديدات المحتملة في إطار تفاعلها وصولاً لخيارات استراتيجية ترتكز عليها صياغة البدائل الممكنة ومن خلال رصد وتحليل الواقع مقارنة بمعايير ومؤشرات الفكر الإدارى والتربوي المعاصر يمكن طرح ثلاثة بدائل استراتيجية (وقائية وعلاجية ومكافحة شاملة) بما تتضمنه من آليات وتدابير للحد من الفساد الإدارى بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر وكان من بين هذه الآليات ما يلى

بديل المكافحة الوقائية مثل

- تعزيز وتنمية الثقافة العامة والشفافية والنزاهة والمسؤولية، وترسيخ أدبيات الوظيفة العامة بمؤسسات التعليم قبل الجامعى ونشر دليل مرجعى عن "الحقوق والواجبات "
- تضمين المناهج الدراسية بمواد تتعلق بحقوق وواجبات المواطن ، مع تنمية مبادئ الثقافة القانونية لدى الطلاب

بديل المكافحة العلاجية مثل

- تشديد التجريم لممارسات الفساد بمختلف أشكاله ومظاهرة.
- تعزيز اجراءات الضبط والرقابة الداخلية فى جميع مؤسسات التعليم قبل الجامعى .

بديل المكافحة الشاملة مثل

- إعداد تقرير سنوى عن حالة النزاهة والشفافية فى القطاع التعليمى يوضح مدى التقدم فى محاربة الفساد أو القصور فى علاجه.
- نشر مفهوم المسئولية الاجتماعية وتأصيله كعامل محورى فى أداء المؤسسات التعليمية ليصبح التزاما عن قناعة والتزام أخلاقى بين المؤسسات التعليمية.

٤. دراسة حاتم عزيز وعبد الرزاق محمد(٢٠١٤) بعنوان" دور التربية في مواجهة الفساد الأسباب والمعالجات"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التربية في الحد من ظاهرة الفساد والكشف عن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية للفساد ، وكذلك كشف أشكال الفساد المالى والإدارى وسبل معالجتها واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تطبيق استبانة على عينه قصدية مكونه من ٥٠ متخصص في الحقل التربوي بمؤهلات علمية مختلفة من ثانوية عامة إلى دكتوراه وتتكون الاستبانة من ٩ محاور وكان من أهم نتائج الدراسة :

أ- أكثر أشكال الفساد انتشاراً حسب رأى عينة البحث هو ظاهرة الوساطة والمحسوبة بنسبة ٩٣% والرشوة والتزوير بنسبة ٩٠%.

ب- من أهم اشكال الفساد الاجتماعية لدي موظفي الدولة هو التأخر عن العمل والخروج قبل موعد انتهاء أوقات العمل الرسمي يؤشر على ضعف التربية على احترام العمل وأداء الواجب.

ت- من الأسباب الاقتصادية للفساد الوضع الاقتصادي السيء داخل الدولة ووجود فوارق اجتماعية بين أفراد المجتمع

ث- من الأسباب السياسية والقانونية للفساد الضعف الأمني وتعدد الولاءات السياسية

ج- من أدوار مؤسسات التربية في مواجهة الفساد تزويد الأسرة للأبناء بالمبادئ الدينية السليمة وحث الطلاب على احترام المعلمين والحفاظ على مرافق المدرسة

وأوصت الدراسة بما يلى:

- ضرورة تثقيف النشء بمخاطر وأضرار الفساد على الفرد والمجتمع
- قيام وسائل الإعلام بدورها الريادى من خلال برامج توجيهه وتربوية عن الفساد

٥. دراسة أحمد زايد(٢٠١٣) بعنوان "الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم دراسة لقيم النزاهة والثقافية والفساد"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأطر الثقافية الحاكمة لأفعال المصريين واختياراتهم بين النزاهة والثقافية في مقابل الفساد من جهة أخرى في ميادين الحياة المختلفة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتم استخدام استبانة ومقابلة للتعرف آراء العينة حول ثلاث قيم النزاهة والثقافية والفساد وبلغت العينة ٢٠٠٠ تم اختيارها بطريقة عشوائية من خمس محافظات مختلفة وتوصلت الدراسة إلى العديد من العديد من النتائج أهمها ما يلي:

- انعدام الثقة فقد وهنت علاقة الثقة في الحياة الاجتماعية وهذا يعد مؤشراً على أن الذات الجمعية في مأذق حقيقي بالإضافة إلى الغموض وعدم الافصاح ، فكلما توافرت الثقة في المجتمع كلما كان المجتمع أكثر ميلاً إلى الوضوح والافصاح.
- ظهور حاله من الهلع الأخلاقى لدي أفراد العينة فهو يشير إلى حالة القلق التي تنتشر بين عدد كبير من السكان بشأن الخوف من أن يهدد ظهور جماعة ما أو ظرف ما مجموعة من الأحداث والقيم والمصالح الاجتماعية.

٦. دراسة عبد الغفار عفيفى(٢٠١٣) بعنوان " الأساليب الحديثة المستخدمة فى المؤسسات التعليمية فى حماية النزاهة ومكافحة الفساد"

وهدفت الدراسة إلى:

- تحديد أهم المداخل المعاصرة لمكافحة الفساد في مؤسسات التعليم.
- التعرف على الأساليب الحديثة الأنسب لمكافحة الفساد في التعليم في ضوء تجارب دولية.

- تفعيل وتعزيز دور المؤسسات التعليمية لنشر ثقافة مكافحة الفساد.
- التعرف على الاستراتيجية الأنسب لمكافحة الفساد في التعليم في ضوء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وأوصت الدراسة بضرورة مواجهة الفساد بوسائل متعددة تجابه جوانبه وأسبابه وصوره المتعددة ومبررات استمراره ولابد من التواصل بتلك الطرق المتعددة لمواجهة الفساد في الوقت ذاته وتعزيز دور الجامعة في المجتمعات العربية مع تقنين تمويلها

ويمكن للمجتمع المدني الاسهام في الحد وتقييد ظواهر الفساد في الحياة العامة من خلال

- تعزيز المساءلة والشفافية والمحاسبة في أجهزة الدولة الرئيسة والقطاع العام.
- تعزيز علاقة المؤسسات الأهلية مع السلطات التشريعية والتنفيذية في الدولة والمتابعة القضائية لحالات الفساد .
- وأوصت أيضا بضرورة تنمية المنظومة القيمية التعليمية وزيادة الوعي بمخاطر الفساد.

٧. دراسة عاطف محمود عبد العال (٢٠١٢) بعنوان "نظام مقترح لتوظيف الحكومة الالكترونية في تحقيق الشفافية بإدارة التعليم قبل الجامعي في مصر"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مشكلة الفساد الإدارى والمالى في التعليم المصري قبل الجامعي من خلال الوقوف على أنماطه وأسبابه وطرق الخدمة والمعوقات التي تواجهه وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي وتطبيق استبيان على عينة من المعلن والإداريين وتم تفسير النتائج وتحليل البيانات الخاصة بالاستبانات في ضوء اهداف الدراسة وتوصلت الدراسة إلى أهمية وضع نظم فعالة بواسطة استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل توظيف الحكومة الإلكترونية بإدارة التعليم قبل الجامعي ، حيث أصبحت ضرورة من الضرورات الهامة لتحقيق الشفافية والحد من ممارسات الفساد الإدارى والمالى في قطاعات التعليم المختلفة

٨- دراسة سمير عبد الحميد القطب(٢٠٠٥) بعنوان"أولويات الإصلاح المجتمعى كما يراها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية" "دراسة ميدانية" وهدفت الدراسة إلى الوقوف

على أولويات الإصلاح المجتمعى كما يراها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ورصد المتطلبات التربوية اللازمة لتحقيق الإصلاح المجتمع واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى وتم تطبيق استبانة تتضمن مجالات الإصلاح المجتمعى الذى انقسم إلى تسعة مجالات ، وكل مجال تضمن عدداً من العبارات (الأولويات) التى تجسد مفردات الإصلاح وأ-كدت الدراسة على أن تحقيق الإصلاح المجتمعى فى مصر وفق أسس علمية مستنيرة يقتضى الاهتمام بمنظومة الإصلاح ككل ، حيث يتم الاهتمام بالإصلاح السياسى جنباً إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادى ، والإصلاح الثقافى ، والإصلاح التعليمى ....وهكذا وبلورت الدراسة المتطلبات التربوية للإصلاح المجتمعى فى مصر فيما يلى:

- إنماء قيم الإصلاح المجتمعى فى عقل ووجدان الإنسان المصرى.
- تكوين الاتجاهات الايجابية لدى الإنسان المصرى نحو الإصلاح المجتمعى.
- تنمية مهارات الإنسان وصقل مواهبة لحسن مشاركته فى الإصلاح المجتمعى.
- تشكيل وعى الإنسان المصرى بأهمية الإصلاح المجتمعى ومجالاته.
- تحفيز الإنسان المصرى وتدريبة على المشاركة الفاعلة فى منظومة الإصلاح المجتمعى.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

١. دراسة(Meet and Laxmi Narayan,2014) بعنوان "الفساد في التعليم – الطبيعة والأسباب"

أكدت الدراسة بأن التعليم مجال له أهمية كبيرة يؤثر ويتأثر في نفس الوقت بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع وكذلك الأبعاد الفردية ، وأشارت الدراسة بدور التعليم الثورى للتغيير للأفضل فى حين يرى بعض المفكرين بأنه يحافظ على الوضع الراهن فى المجتمع وقدمت الدراسة تصور للدور التربوى الذى يجب أن تقوم به المؤسسات التربوية المختلفة لمكافحة الفساد وأوضحت الدراسة بأن الفساد له لاعبين أساسيين هما جانبى العرض والطلب كما أكدت الدراسة على ضرورة التكامل بين الفكر والفعل أى بين الفلسفة و العمل للقضاء على الفساد فى المؤسسات

التعليمية لأن الفساد فى التعليم يعنى هدر كبير فى أهم قطاعات المجتمع الذى ينظر إليه على أنه أداة لمكافحة الفساد.

٢. دراسة (2011) apaydin. balci بعنوان "علاقة الفساد التنظيمي بالثقافة التنظيمية والموقف تجاه العمل وأخلاقيات العمل: بحث عن معلمي المدارس الثانوية التركية"

هدفت الدراسة إلى تحديد صور الفساد وأسبابه واستراتيجيات مواجهته من وجهة نظر المعلمين بالمدارس الثانوية في تركيا حيث اعتمدت على عدد من المعلمين من عدة مناطق وذوي أعمار وخلفيات متعددة وكان من أهم النتائج أن أكثر صور الفساد شيوعا تلك المرتبطة بقبول الهدايا والتوظيف والترقيات القائمة على الواسطة والمحسوبية.

٣. دراسة(Grażyna Czubek,2010) بعنوان "كيف نحارب الفساد؟ مبادئ التطوير والتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد لبولندا"

هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجية لمكافحة الفساد فى بولندا وتم وضع مجموعة من المبادئ العامة التى يجب أن توجه للأفراد فى تطوير وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتم اقتراح ضرورة اعتماد الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تغيير مواقف المواطنين حتى يكون غياب الفساد حالة طبيعية.
- غرس الوعي العام في الاعتقاد بأن السلطات تتحمل المسؤولية لمحاربة الفساد باستمرار.
- القيام بأنشطة على ثلاثة مسارات: الوقاية ، وإنفاذ القانون، والتعليم.
- وضع بولندا في العشرة الأوائل بين دول الاتحاد الأوروبي من حيث الشفافية.

٤. دراسة(Mariam Orkodashvili,2009) بعنوان " الفساد في التعليم العالى: الأسباب والعواقب والإصلاحات دراسة حالة بجورجيا"

ناقشت الدراسة ملامح الفساد في نظام التعليم العالى في جورجيا وسبل الحد من انتشاره. كما تناولت الدراسة التدخلات الثلاثة التي عملت على مكافحة الفساد في التعليم العالى الجورجي. هذه التدخلات هى: بدء امتحانات القبول الوطنية الموحدة ، ونظام جديد لاعتماد مؤسسات التعليم العالى ، وإعادة هيكلة موظفي التعليم العالى وأكدت الدراسة أن الفساد يؤثر على ثلاثة جوانب رئيسية للتعليم :التمكن والمساواة

والجودة وأشارت الدراسة إلى أن الاصلاحات التى بدأت فى٢٠٠٤/٢٠٠٥ قد ساهمت بشكل كبير فى مكافحة الفساد .

٥. دراسة(2005)rumyantseva بعنوان"تصنيف الفساد فى التعليم العالى"

هدفت الدراسة إلى استكشاف وتحليل ظاهرة الفساد في قطاع التعليم في الدول النامية والتي تشتمل على حالات مثل الرشوة وسوء نظام القبول وصنفت الدراسة الفساد وفق بعدين رئيسين هما الفساد المرتبط بالجوانب التعليمية والفساد المرتبط بالجوانب الإدارية داخل مؤسسات التعليم وتوصلت الدراسة إلى أن ظاهرة الفساد تتسم بالتعقيد وتعدد الصور بما يستلزم المزيد من البحث والاستقصاء حول تلك الظاهرة.

٦. دراسة (2005) waite and allen بعنوان"الفساد وإساءة استخدام السلطة في الإدارة التربوية"

هدفت الدراسة إلى استكشاف ملامح الفساد وإساءة السلطة في إدارة التعليم العام والجامعي وأشارت الدراسة إلى صعوبة الحصول على البيانات الدقيقة المتعلقة بواقع الفساد حيث تناول الباحث بعض الدول مثل المكسيك والصين والولايات المتحدة الامريكية من خلال التركيز على العلاقة بين الفساد والنواحي البيروقراطية والتنظيم الهرمي للسلطة وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها صعوبة التحسين من الداخل للنظم الإدارية التي تتسم بالفساد ولكن هناك حاجة إلى بعض الاصلاحات الجذرية لتعزيز قيم الشفافية والمحاسبية والعدالة

٧. دراسة (2001)tanaka بعنوان: الفساد في قطاع التعليم: استراتيجية مقترحة للتطوير"

هدفت الدراسة إلى رصد أبعاد وأنواع الفساد فى قطاع مشروعات تطوير التعليم من خلال تحليل الأدبيات المتاحة ذات العلاقة وطرحت الدراسة استراتيجية لمكافحة الفساد في مشروعات تطوير التعليم تستند إلى تشخيص جوانب الفساد بأبعاد الوقاية والحماية أكثر من الردع والعقاب ،بالإضافة إلى أفضلية المداخل غير الرسمية عن المداخل الحكومية الرسمية بهدف تطوير القيم والمعايير قبل تطوير التشريعات واللوائح الرسمية.

ومن خلال الدراسات السابقة يتضح ما يلى:

- غياب القيم الأخلاقية يؤدى إلى انتشار الفساد فى كافة قطاعات المجتمع.
- الفساد نتيجة للخلل في البناء الاجتماعي والتركيب الطبقى للمجتمع.
- الوصول إلى المناصب الإدارية التي تمثل السلطة والنفوذ والقوة من أهم العناصر المكونة لقيادة الفساد داخل المؤسسات.
- الوضوح والشفافية من أهم الوسائل التي تساعد في القضاء على ظاهرة الفساد.
- أهمية دور الدولة والأجهزة الرقابية المختلفة في تحجيم الفساد بأشكاله داخل مؤسسات المجتمع

وسوف تسير الدراسة الحالية طبقا للمحاور التالية:

المحور الأول : الأطر النظرية لمفهوم الفساد ويتضمن(مفهوم الفساد – أسباب الفساد– دواعى دراسة الفساد فى المؤسسات التعليمية– انعكاسات الفساد على الفرد والمجتمع).

المحور الثانى : الفساد فى المؤسسات التعليمية ويتضمن (بعض مظاهر الفساد فى المؤسسات التعليمية – آليات مكافحة الفساد)

المحور الثالث: دور وسائط التربية وآلياتها في مواجهة ظاهرة الفساد.

المحور الرابع: تصور مقترح لتفعيل دور المؤسسات التعليمية وآلياتها فى مواجهة الفساد.

وفيما يلى عرض لهذه المحاور بالتفصيل

المحور الأول : الأطر النظرية لمفهوم الفساد

أولا : مفهوم الفساد

١- **الفساد لغة** : الفساد فى معاجم اللغة من الفعل الثلاثى (فسد) ضد صلح والفساد لغة البطلان ، فيقال: فسد الشئ أى بطل وأضمحل، فيقال فسد اللحم أواللبن أو نحوهما فساداً : أنتن أوعطب وفسد العقد أى بطل وفسدت الأمور:اضطربت وأدركها الخلل والمفسدة:الضرر. (المعجم الوجيز:١٩٩٩ ،٤٧١). ويأتى المصطلح بعدة معانى حسب

موقعة فى سياق الجملة ويدل على أمور عديدة مثل التلف والعطاب ، والاضطراب والخلل، والجدب والقحط، والحاق الضرر، وهذا يدل على أن الفساد بين الناس ومن أنفسهم وهو لفظ شامل لكافة النواحى السلبية فى الحياة.

٢- **الفساد اصطلاحاً** : لم يتفق الكتاب والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد على تعريف محدد للفساد، ومن هذه التعريفات ما يلى:

- "الاكتساب غير المشروع أو من دون وجه حق لعنصرى القوة فى المجتمع: السلطة السياسية والثروة ، وعلى هذا فإن الفساد يمكن أن يصيب جميع قطاعات المجتمع بدرجة أو بأخرى (عبد الخالق فاروق:٢٠١١، ٩).
- " الخروج عن القواعد الأخلاقية الصحيحة وغياب أو تغيب الضوابط التى يجب أن تحكم السلوك ، ومخالفة الشروط الموضوعة للعمل وبالتالى ممارسة كل ما يتعارض مع هذه وتلك". (www.alkalaa.net)
- "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"(منظمة الشفافية العالمية،٢٠٠٧)
- "استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص غير المشروع"

(البنك الدولى https://www.albankaldawli.org/)

- "سلوك إنسانى يتمثل فى تغليب المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة".(عبد الله محمد الجيوس،٢٠٠٣ :٥)
- " كل سلوك يهدد المصلحة العامة بكيانتها وعدم الالتزام بها ، وذلك بتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة . وهو استغلال النفوذ للمنفعة سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز وكذلك استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش او تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس" (عبد الغفار عفيفى،٢٠١٣: ١١)
- أما عن الفساد فى مجال التعليم فيشير إلى مجموعة التصرفات أو الأفعال غير القويمة التي تقوم بها الأطراف المشاركة في العملية التعليمية بهدف تحقيق مصالحها الخاصة. وبالرغم من أنه يبدو من الصعب تقييم وتحديد حجم الفساد في القطاعات

المختلفة بطريقة دقيقة، إلا أنه من المؤكد أن ظاهرة الفساد ليست بالهامشية، ويتأثر التعليم بهذه الظاهرة بطريقتين: الأولى من خلال الضغط على الموارد العامة، وبالتالى على ميزانية التعليم التي تمثل في أغلب الدول أكبر أو ثاني أكبر جزء من الإنفاق العام، والثانية من خلال زيادة تكلفة الخدمات التعليمية وبالتالى التأثير على حجمها وجودتها والالتزام بمعايير أدائها.

(عادل عامر: https://www.diwanalarab.com)

- ويعرف الفساد فى التعليم على أنه الاستخدام المنهجي للمنصب العام لتحقيق المنفعة الخاصة ، والذى يكون له تأثير كبير على توافر وجودة السلع والخدمات التعليمية لتحقيق الجودة أو الإنصاف في التعليم ". يحول الفساد في قطاع التعليم الأموال إلى قطاعات أخرى غير ذات أولوية ويؤدي إلى توجيه الموارد المخصصة للتعليم للقطاع الخاص. (Hallak and Poisson,2005 .)

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن إيجاز أهم نقاط الاتفاق كما يلى:

- أن الفساد سلوك فردى أو جماعى يهدف تحقيق أهداف ومنافع خاصة مادية أو معنوية باستخدام المنصب .
- الفساد هو سلوك ذاتي ينعكس سلباً على الآخرين.
- يعتبر الفساد عملاً مخالفاً للقانون والنظام وغير منسجم مع القيم الأخلاقية السائدة فى المجتمع.
- يقوم الفساد على استغلال المنصب العام سواء في الوظائف العامة أو الخاصة لتحقيق منافع شخصية.
- قد يرجع الفساد لأسباب سياسية أو اجتماعية أواقتصادية.
- الفساد هو نتيجة لضعف الوازع الدينى لدى الأفراد وتراجع دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية من جهة وضعف دور المؤسسات والهيئات الرقابية من جهة أخرى.

وبذلك يعد الفساد ظاهره مركبه تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ولذا تتعدد أسبابها ويؤدى الفساد إلى تخلف ووانهيار المجتمعات فى كافة القطاعات و زعزعة الأمن وعدم الاستقرار للمجتمع وغياب العدالة.

وتعرف الدراسة الحالية الفساد بأنه جملة الممارسات المجتمعية الفاسدة فى كافة قطاعات المجتمع التى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نواتجه ومخرجاته ويشمل الفساد الأخلاقي ، الإداري ، السياسي ، الاقتصادي ، التعليمي ، الديني ، الثقافي والفكري، والبيئي والصحي.

ثانياً: أسباب الفساد

يعد الفساد آفة مركبة تعوق العدالة والمساواة وله تكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة تؤدى إلى تأخير عملية التنمية ، ويعيق بناء الديمقراطية ، وقطاع التعليم لا ينفصل عن القطاعات الأخرى فهو يتأثر سلباً وإيجاباً بمعدلات التنمية ويمكن تقسيم أسباب الفساد كما يرى (حنا عيسى،٢٠١٦) إلى:

١. أسباب سياسية: ويقصد بها غياب الحريات العامة وتحجيم مؤسسات المجتمع المدني وضعف الإعلام والرقابة.
٢. أسباب اقتصادية: ويقصد بها ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال للخارج وقلة فرص العمل وزيادة مستويات البطالة والفقر.
٣. أسباب اجتماعية: آثار الحروب ونتائجها والتدخلات الخارجية والتركيبات الطائفية والعشائرية والمحسوبيات والقلق الناجم عن عدم الاستقرار والعوز والفقر وتدني مستويات التعليم.
٤. أسباب إدارية وتنظيمية تشمل الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددها.
٥. غياب الديمقراطية مثل عدم وجود برلمان قوي يستطيع مساءلة الحاكم ورئيس الحكومة والوزراء وأى من إداريي الدولة.
٦. عدم احترام القانون.

كما تتعدد أسباب انتشار الفساد في المجتمع كما يلى(سناء طوطح:٢٠١٩ :٥-٦):

- ضعف الجهاز القضائي وذلك لعدم القدرة على تنفيذ الأحكام التي تصدر مما يفتح المجال من الافلات من العقوبة بالإضافة إلى عدم ترسيخ الردع العام لمرتكبي جرائم الفساد فى قطاع التعليم.
- ضعف سيادة القانون وذلك لعدم استكمال حزمة التشريعات الخاصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد أو وجود ضعف في احترام سيادة القانون.
- ضعف الارادة الصادقة للقيادة السياسية والتعليمية لمكافحة الفساد ويتمثل ذلك بعدم اتخاذ تلك القيادة اجراءات صارمة وقائية علاجية بحق مرتكبي جرائم الفساد، وذلك لانغماس عدد من تلك القيادات في الفساد وبالتالى لا يتم تطبيق النظام بدقة وفاعلية.
- ضعف أجهزة الرقابة في المجتمع وعدم استقلاليتها وعدم الالتزام بالرقابة المستمرة ومتابعة المؤسسات التعليمية.

وللفساد – بأنواعه المختلفة – أسباب متشعبة ومتداخلة ومعقدة أهمها :-
(رحيم حسن،http://alabda33.blogspot.com/2013/05/blog-post_4955.html)

١. انحلال البناء القيمي وضعف الضوابط الأخلاقية في مؤسسات الدولة والمجتمع عموماً مما يؤدي إلى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة.
٢. الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تؤدي إلى الإفراط في الفردية مع تنامي سطوة التأثير المادي على المجتمع.
٣. ضعف المساءلة بكل أو معظم صورها، وهو إما غياب قانوني أي أن المنظومة القانونية لا تتضمن تنظيماً لآليات المساءلة فلا وجود لرقابة دستورية أو مساءلة برلمانية ولا وجود لمؤسسات للرقابة الداخلية ، وقد تكون المساءلة منظمة قانوناً ولها وجود في المنظومة القانونية ولكنها غير فاعلة ولا تؤدي دورها المرجو منها.
٤. اختزال مفهوم النزاهة والاستقامة لدى الأنظمة الدكتاتورية والقمعية في الولاء للنظام أو الحزب بدلاً من القيم الدينية وقيم المجتمع.

٥. اختلال موازين توزيع الثروة على أفراد المجتمع ، مما يدفع ببعضهم إلى ابتداع وسائل التربح والارتشاء واختلاس الأموال العامة كمحاولة فردية أو منظمة غير مشروعة لإعادة التوازن المفقود.

٦. ضعف كفاءة ونزاهة بعض القيادات الإدارية وكبار المسؤولين حيث يتم الاختيار دون مراعاة لمبدأ التقييم العلمي المبني على الكفاءة والخبرة والنزاهة.

٧. ضعف الشفافية في مؤسسات القطاع العام و الخاص ، والعمل بسرية ومنع المعلومات والاحصائيات من التسرب إلى الجمهور أو الاعلام أو مؤسسات المجتمع المدني.

٨. الرواتب غير المجزية لموظفي القطاع العام مما يدفعهم إلى البحث عن مصادر غير مشروعة.

ثالثا: دواعى دراسة الفساد في المؤسسات التعليمية

تعد المؤسسات التعليمية أحد مؤسسات المجتمع التى تتأثر سلباً وإيجاباً بأوضاع المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها ، فقطاع التعليم جزء لايتجزأ عن المجتمع وتتطابق دواعى دراسة الفساد مع دواعى دراسة الفساد فى قطاع التعليم باعتباره أهم قطاعات المجتمع المسئولة عن تحقيق التنمية أواخفاقها وفى ضوء ذلك يمكن تحديد دواعى دراسة الفساد فى المؤسسات التعليمية كما يلى (سميرعبد الحميد القطب وآخرون، ٢٠١٣: ٧٤-٨٤)

- زيادة قضايا اختلاس وتهريب الأموال.
- تفاقم مشكلة البطالة بين الشباب.
- عدم الالتزام بأخلاق وتعاليم الدين في الشارع المصري.
- **الفجوة الكبيرة بين طبقات المجتمع ، بين القليل الذى يمتلك كل شئ والكثير الذى لا يملك شئ.**
- زيادة المعوقات أمام مشاريع الشباب.
- افتقاد الجودة في معظم منتجات المجتمع.
- افتقاد المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات السياسية
- توافر بعض المحسوبيات في تولي الوظائف السياسية في الدولة
- افتقاد قيمة الحوار السياسي النزية بين وظائف المجتمع وتياراتة المختلفة.

- هامشية الصلاحيات الممنوحة لإدارات المدارس.
- تدني الاهتمام بالأنشطة الطلابية.
- ضعف ارتباط التعليم بسوق العمل.
- ضعف ميزانية التعليم مقارنة بالاحتياجات الفعلية.
- تدني الاهتمام بالتعليم الفني ومخرجاته.
- ضعف الكفاءة النوعية لمخرجات التعليم.
- الافتقاد إلى رؤية استراتيجية لتطوير التعليم في مصر.
- ضعف ميزانية البحث العلمي.
- زيادة هجرة الكفاءات العلمية خارج المجتمع لتحسين الدخل وتعديل الوضع الاجتماعي.
- شيوع مركزية التخطيط والتنفيذ معا.
- تعين القيادات الإدارية بدلاً من انتخابها.
- الازدواجية في عمل وتقدير الأجهزة الرقابية.
- ضعف عمليات المتابعة والتقويم وللأجهزة الإدارية في المجتمع.
- الافتقاد إلى تبني أساليب وأنماط إدارية ناجحة في إدارة معظم مؤسسات الدولة.
- زيادة معدلات التسرب من التعليم ،خاصة من الابتدائي والإعدادي
- ضعف القرارات التعليمية ذات الصبغة الاستراتيجية.
- زيادة الدروس الخصوصية بما يسبب معاناة للأسرة.

هذا بالاضافة إلى ما يلى:

- ضعف متوسط دخل الفرد مع ارتفاع زيادة الأسعار(سمير أمين ،١٣٨،٢٠٠٤).
- ضعف مشاركة الفئات المثقفة المستنيرة في صناعة القرار السياسي(السيد يس،٢٠٠٢ :٢٨٣).
- عدم تحقيق معدل الاستيعاب الكامل في التعليم الابتدائي(محسن خضر ،٢٠٠٤: ٨٣).
- تدهور أحوال المعلم المادية والاجتماعية(على لطفى ،٢٠٠٤: ١٢).

- محدودية مشاركة رجال التربية والتعليم في صنع القرارات التربوية الاستراتيجية(سمير عبد الحميد القطب،٢٠٠٢: ٢٢١-٢٢٥).
- ضعف مشاركة التعليم في مصر في بناء مجتمع المعرفة (فايز مراد مينا،٢٠٠٤،:١٠٧ -١٢٥).
- ضعف الاعتماد على البحث العلمي في تحقيق نهضة المجتمع وتقدمه(على حبيش،٢٠٠٣ :٨٣-٩٣).
- افتقاد الدعم المادي والمعنوي المناسب للعلماء والمفكرين(فاروق فهمى، ٢٠٠٢: ٤٤-٥٣).
- افتقاد القدوة في الكثير من علماء الدين المعاصرين(عبد الله مرتضى،٢٠٠١: ١٤-٢٣).

وما سبق من مشكلات وقضايا مجتمعية تؤكد ضرورة دراسة مظاهر الفساد فى المؤسسات التعليمية باعتبارة أهم قطاعات المجتمع التى تؤثر على القطاعات الأخرى.

رابعا : انعكاسات الفساد على الفرد والمجتمع

للفساد انعكاساته المتعددة على الفرد والمجتمع منها ما يلى:(حسين خلف موسى عبد العال،٢٠١٤)

- فقدان الثقة لدى الفرد بأهمية العمل الفردي وقيمته طالما أن الدخول المكتسبة عن الممارسات الفاسدة تفوق في قيمتها المادية الدخول المكتسبة عن العمل الشريف.
- فقدان هيبة القانون في المجتمع لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون وقتل القرارات في مهدها وبالتالى يفقد المواطن العادي ثقته بهيبة القانون وتصبح حالة التجاوز على القانون هى الأصل واحترامه هو الاستثناء وزيادة فجوة عدم الثقة بين الجمهور ومنظمات الدولة.
- يؤدي الفساد إلى تمايز طبقي حيث يوسع الفجوة بين من يملكون وبين من لا يملكون
- توليد شعور عدم المبالاة والإهمال وعدم الإخلاص والحرص على المصلحة العامة
- تنامي الروح العدوانية تجاه النظم الحاكمة.
- نشر ثقافات فاسدة تصبح بمرور الوقت جزءاً من قيم العمل الخاطئة ومنها : عدم احترام وقت العمل ، امتناع وتراخي الموظف عن أداء العمل المطلوب منه ، عدم الالتزام بأوامر وتوجيهات الرؤساء، إفشاء أسرار العمل، الغش بإنجاز الأعمال ، عدم تحمل المسؤولية ،
- الإضرار بالصالح العام وتحقيق المصلحة الشخصية نتيجة إصدار أوامر وتعليمات مخالفة للنظم والتعليمات .

- سوء استعمال السلطة بالوساطة والمحاباة، مع عدم العدالة في التعامل مع الجمهور.
- الانحرافات المالية والإسراف وإهدار المال العام، مع الرشوة ،والاختلاس،والتزوير ،والتلاعب بالأحكام والقواعد والنصوص المالية .
- السلبية ، ومن صور ذلك : (اللامبالاة –عدم إبداء الرأي –عدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار –العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات – الانعزالية –عدم الرغبة في التعاون – عدم تشجيع العمل الجماعي – تجنب الاتصال بالأفراد).
- عدم تحمل المسؤولية ، ومن صور ذلك : (تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى آخر – التهرب من الإمضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية).
- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة . فرض المغارم ، وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض الإتاوة على بعض الأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية من العمال والموظفين في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم
- الإسراف في استخدام المال العام ، ومن صوره : (تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث – المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية – إقامة الحفلات والدعايات ببذخ على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في المناسبات المختلفة.
- قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة ، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء .
- يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل : التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية ، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر احتياجا.
- يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها.

- للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي ، ففي الوقت الذى تسعى فيه البلدان النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها مما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب وبالتالى تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصةً فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.
- تردي حالة توزيع الدخل والثروة ، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بصفة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع.

وللفساد آثارة المتعددة أهمها :-(رحيم حسن.http://alabda33.blogspot.com)

- زعزعة الاستقرار الاقتصادي وعرقلة النمو وزيادة الفقر والعجز عن مكافحته مما يؤدى إلى عدم المساواة بين المواطنين.
- زيادة نسبة البطالة ، لضعف الدورة الاقتصادية والانتاج الوطني بسبب هدر الثروة العامة أو توزيعها في عمليات الفساد .
- هجرة الأدمغة والطاقات التي ترفض المشاركة في عمليات الفساد نتيجة محاربتها من الطبقات الفاسدة والمفسدين.
- تعطيل أسس الاقتصاد الحر المعتمدة على المنافسة في تقديم أفضل الخدمات والعروض والأسعار، إذ يصبح الهدف تأمين الموارد بطرق غير مشروعة من خلال التعامل مع المفسدين ودفع الرشى .
- ترسيخ المفاهيم السلبية مثل الأنانية والمصلحة الذاتية .
- الحد من نشاط الفرد وجهده حينما يدرك أنهما لا يكونان السبيل لتحقيق الأهداف ، في ظل وجود طرق ملتوية سهلة وقصيرة .

ويضيف (روبرت كليتجارد،١٩٩٤ :٧٢-٧٥) أثار الفساد السلبية الآتية:

- إعادة توزيع الموارد ووضعها فى أيدى الأغنياء والأقوياء الذين يملكون السلطة.

- الإضرار بالتنمية الاقتصادية والسياسية والتنظيمية.
- نزع سلطة القانون والثقة والاطمئنان فى النفوس.
- السعى وراء الطرق الملتوية والفاسدة للحصول على المادة.
- تشويه العمل وتقليل معدل الاستثمار.

ويؤكد (قيس المؤمن وآخرون ،١٩٩٧ :٦٩-٧٠) على أن الفساد له مخاطر متعددة منها ما يلى:

- فقدان ثقة المواطن فى الدولة.
- غياب العدالة الاجتماعية.
- انتشار الانحلال الأخلاقى والنفاق الاجتماعى.
- تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.
- غياب دور الرقابة والإشراف.
- ضياع الأموال العامة للدولة.

ومن أهم آثار الفساد على الجهاز الحكومى ما يلى:(عبد الرحمن أحمد،٢٠٠٣ :٥٥٥-٥٦٨)

- تحويل التخطيط إلى عملية صورية .
- الحد من فاعلية نتائج جهود التنظيم الإدارى لوجود من يقاوم هذه الجهود ويسعى لتحقيق المصلحة الذاتية.
- الإخلال بواجبات الموظف للوظيفة العامة؛حيث تتحول هذه الواجبات إلى ممارسات سلبية مشروعة لتحقيق مكاسب مادية ومعنوية نتيجة لهذا الفساد.
- الانحراف عن المصلحة العامة ؛ ذلك لأن عملية اتخاذ القرار في الجهاز الحكومي ينبغي أن تصب فى جانب المصلحة العامة ، ولكن يسعى المستفيدون من انتشار الفساد لتحقيق مصالحهم الذاتية.
- التأثير في أمن المجتمع واستقراره ؛حيث أصبح الجهاز الحكومى نتيجة للأمراض المستعصية التى يعاني منها ،غير قادر على تلبية احتياجات المواطنين والحفاظ على مكانته كمؤسسة مرجعية للمواطن والقيم .الأمر الذى أدى إلى دفع الكثير من أبناء

المجتمع للبحث عن قنوات أخرى يستطعون من خلالها تلبية متطلباتهم الشخصية واحتياجاتهم اليومية وتحقيق ذواتهم.

- إعاقة جهود الرقابة ؛ وذلك من خلال عدم تزويد أجهزة الرقابة بالتقارير المطلوبة عن سير الأجهزة الحكومية لتتمكن على ضوء هذه التقارير من مراقبة وتطوير أداء الجهاز بما يحقق الغاية النهائية لإنشائها وهو وجود حكومة أمينة ونزيهة.

المحور الثانى: مظاهر الفساد فى المؤسسات التعليمية وآليات المكافحة

أولا : بعض مظاهر الفساد فى المؤسسات التعليمية:

يعد الفساد الذى يتعلق بالمؤسسات التعليمية هو السم القاتل الذى يسري في كافة مؤسسات المجتمع ويلحق الضرر بمقدرات الدولة التنموية والبشرية في كافه المجالات ، وذلك لأن المؤسسات التعليمية هى المسئولة عن المخرجات العلمية والتعليمية التى تحمل القيم والمبادئ التربوية والأخلاقية اللازمة لتحقيق التنمية المجتمعية، وللفساد آثار سلبية متعدده أهمها التاثير السلبي على عملية التنمية فينحرف بأهدافها ويبدد مواردها والإمكانيات ويسئ توجيهها كما يضعف فاعلية وكفاية المؤسسات بصفة عامة والتعليمية منها بصفة خاصة.

والفساد في التعليم هو الأخطر على الإطلاق مقارنة بممارسات وصنوف الفساد في قطاعات أخري مثل الجمارك والضرائب والشرطة أو غيرها. ومَرَد ذلك إلى أن معظم الفساد في مجال التعليم يقع ضمن فئة سوء السلوك المهنى ، وهو سلوك ينطوي على كسر وخرق للمعايير المهنية، وهو ما يشكل اهتزازًا كبيرًا للمنظومة المهنية والأخلاقية الحاكمة لكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، على اعتبار أن المؤسسات التعليمية تغذي هذه المؤسسات بالخريجين ممن أصابتهم تلك العدوى من الذين يعملون كقادة وموظفين وغيره (Brayton, J. and Bayer:1999).

وتتعدد مظاهر وصور الفساد بحيث لا يمكن حصرها بشكل دقيق ، فهى تختلف باختلاف الجهة التى تمارسه فقد يمارسه فرد وجماعة أو مؤسسة خاصة أو رسمية أو أهلية ، وقد يهدف إلى تحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسى أو مكسب اجتماعى ، وقد يكون الفساد فردى يمارسه الفرد بمبادرة شخصية ودون تنسيق ، وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ويشكل

ذلك أخطر أنواع الفساد فهو يتغلغل فى كافة بنيان المجتمع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.(أحمد زايد وآخران:٢٠١٣،٤١)

والتعليم هو مجال له تأثيرات كبيرة ويتأثر في نفس الوقت بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع وكذلك للفرد. ويأمل الجميع أن يلعب التعليم دور ثوري للتغيير إلى الأفضل: لا يزال العديد من المفكرين يرون أنه يلعب دورًا متوافقًا للحفاظ على الوضع الراهن. في هذا الموقف المتناقض ، فهناك حاجة لدراسة الروابط المختلفة التي تربط التعليم بالحكم الديمقراطي والفساد. إن أعظم مفارقة مأساوية في التعليم أن المثقفين الذين من المفترض أن يوجهوا المجتمع ، هم الأقل تأثيرًا في صنع السياسات في مجال عملهم، لذا يجب دمج الفلسفة والعمل فى مجال التعليم. (Meet &. Laxmi Narayan, p211)

يعد الفساد كأى ظاهرة اجتماعية له أسبابه وعواقبه، ولكن الفساد فى قطاع التعليم أكثر خطراً من الفساد فى القطاعات الأخرى وله آثار سلبية على جودة التعليم وجودة مخرجاته ، ومن مظاهر الفساد فى التعليم : الرشوة واختلاس الأموال العامة المخصصة للبناء والفساد فى المشتريات والبنية التحتية المدرسية والدبلومات الوهمية.

(Jordan Deliversky,2016:pp10861087)

وبالتالى تتعدد مظاهر الفساد فى المؤسسات التعليمية من أهمها:

١. الدروس الخصوصية بجميع مراحل العملية التعليمية.

أطلق عليها تجارة السوق السوداء التعليمية ، حيث تعد ظاهرة الدروس الخصوصية أحد مظاهر فساد النظام الاجتماعى والتعليمى المصرى منذ سياسة الانفتاح الاقتصادى وما صاحبها من انفجار معدلات التضخم وارتفاع الأسعار أدى إلى اتجاه المعلمين إلى اختيار أحد الوسيلتين لتعويض التدهور السريع فى مستوى المعيشة إما السفر إلى بلاد النفط العربية أو الاتجاه إلى الدروس الخصوصية لتلبية احتياجاتهم المعيشية حتى أصبح النظام التعليمى المصرى كله رهينه لتلك الحالة.(عبد الخالق فاروق،٢٠١١ :٥٤-٥٥) وتنتشر مشكلة الدروس الخصوصية على نطاق واسع فى مصر حيث يعدها الطلاب بديلاً للتعليم فى فصول الدراسة. ويمكن أن يتخذ ذلك صوراً كثيرة، فقد يمتنع المعلمون عن تدريس المناهج كاملة في

الصف الدراسى، بينما يقدمون دروساً محددة للطلاب الذين يدفعون لهم مقابل الحصول على دروس خصوصية خارج الصف. ويحصل بعض المعلمين على مزيد من المال من طلابهم من أجل إرشادهم إلى الموضوعات التى سوف تتناولها الاختبارات، وبذلك يضمنون أن هؤلاء الطلاب الذين يدفعون المال سيحصلون على ميزة غير عادلة عندما يخضعون للامتحان. ويصفها(حامدعمار،١٩٩٨ :١١٢) بأنها مرض مزمن تراكمت أسبابة وتفاقمت أعراضه ، وهى أزمة سرطانية أصابت مجمل الجسم التعليمى بالضعف والهزال، وهى أحد مظاهر التسليع التربوى حيث جعلت التعليم سلعة تباع وتشترى لمن يدفع الثمن ، ويرى بأنها نبتاً شيطانياً يثقل كاهل الأسر وتتاجر بها فئة تسعى إلى تحقيق الثراء الفاحش.

٢. مظاهر الغش في الامتحانات.

تعد ظاهره الغش من مظاهر الفساد التي تنتشر بين الطلاب وخاصة المهملين الذين يعتمدون على الاجابات الجاهزه أثناء الامتحانات بطرق متنوعه ومتعدده.

٣. الروتين والجمود والبيروقراطية.

إن قطاع التعليم الذى يجب أن يكون أحد أكثر القطاعات إنسانية ومرونة هو نفسه مغطى بالبنى البيروقراطية التي تثبط أي نوع من الابداع والابتكار. وتتخلل هذه العقلية السلطوية من المستوى الوزاري إلى الفصل الدراسي.على سبيل المثال،لايسمح الوزراء للبيروقراطيين بالاختلاف ، ولا يسمح البيروقراطيون للمديرين بالتساؤل، ولا يسمح المدراء للمعلمين بالتعبير ، ولا يسمح المعلمون للطلاب بالتحدي.لذا فإن أول شيء يمكننا القيام به هو تحرير وإصلاح قطاع التعليم من أغلال المواقف البيروقراطية التي ليست حكراً على البيروقراطيين فقط.

(Meet & Laxmi Narayan, 2014, p220)

٤. تزوير الشهادات والوثائق الرسمية.

٥. يقوم بعض المعلمين بأخذ رشاوي أو هدايا لغرض التلاعب بالدرجات الخاصة بالطلاب.

٦. انخفاض مستوي جودة الخدمة التعليمية التي يحصل عليها الطلاب.

٧. تكريس الاستبداد والتبعية.

٨. سيادة الطابع التجارى على العملية التعليمية.

٩. استخدام النفوذ والعلاقات الشخصية والمعارف فى تحقيق أهداف خاصة.

١٠. وجود ثقافة مجتمعية تشجع على الفساد داخل المؤسسات التعليمية.

١١. الفساد المالى والإدارى.

ويلخص الجدول التالى أهم الممارسات الفاسدة فى قطاع التعليم

جدول يوضح الممارسات الفاسدة فى قطاع التعليم

المجال	الممارسات الفاسدة	التأثير
التمويل	▪ مخالفة القوانين واللوائح ▪ تضخيم تكلفة الأنشطة التعليمية ▪ الاختلاس ▪ عدم وضوح مجالات صرف الأموال	▪ الاتاحة ▪ الجودة ▪ المساواة (مثل تخصيص موارد مادية ومآلية قليلة لتحسين جودة الكتب والخامات)
المكافآت الخاصة (المنح الدراسية والإعانات)	▪ المحسوبية ▪ الرشوة ▪ التغاضى عن الشروط والمعايير	▪ الاتاحة ▪ المساواة (مثل زيادة عدد الملتحقين بمدرسة ما لزيادة التمويل المخصص)
أعمال البناء والترميم والصيانة للمدارس	▪ الاحتيال فى المناقصات العامة ▪ التواطؤ مع الموردين ▪ تجاوز الخريطة المعدة للمدرسة ▪ الاختلاس	▪ الاتاحة ▪ الجودة (مثل اختيار أماكن غير مناسبه لبناء المدارس)
الكتب الدراسية و التجهيزات والمعدات و التغذية	▪ الاحتيال فى المناقصات العامة ▪ التغاضى عن الشروط والمعايير ▪ الاختلاس	▪ المساواة ▪ الجودة (عدم توزيع الوجبات المدرسية على الطلاب)
تعيين المعلمين	▪ تجاوز الشروط والمعايير ▪ المحسوبية والهدايا والرشوة ▪ تزوير أوراق الالتحاق بالعمل	▪ الجودة (مثل تعيين معلمين أقل كفاءه)
سوء السلوك المهنى للمعلمين	▪ الغياب ▪ الدروس الخصوصية ▪ رسوم غير قانونية لدخول المدرسة	▪ الجودة ▪ المساواة (مثل ممارسة المعلمين للدروس

	والامتحانات والتقييم	الخصوصية)
نظم المعلومات	▪ التحم فى البيانات ▪ اختيار أو استبعاد المعلومة	▪ المساواة ▪ الأخلاق (مثل الغاء البيانات الخاصة بالرسوب والتسرب المدرسى)
اختبارات القبول والامتحانات	▪ تجاوز شروط ومعايير القبول ▪ بيع الامتحان ▪ الغش والمحسوبيةوالهدايا ▪ الدرجات المرتفعة	▪ المساواة ▪ الأخلاق (مثل منح شهادات لمن يستطيع دفع الرشوة)
اعتماد المؤسسة	▪ الاحتيال فى عملية الاعتماد ▪ المحسوبية والهدايا ▪ الرشاوى	▪ المساواة (مثل منح شهادات الاعتماد لمن يستطيع دفع الرشوة)

المصدر: (Meet & Laxmi Narayan, 2014, p216-217)

ثانياً: آليات مكافحة الفساد فى المؤسسات التعليمية

التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان ومحرك رئيسي للتنمية الشخصية والاجتماعية. ويُنظر إليه في جميع أنحاء العالم على أنه المفتاح لمستقبل أفضل ، حيث يوفر الأدوات التي يحتاجها الناس للحفاظ على سبل عيشهم والعيش بكرامة والمساهمة في تنمية المجتمع ،ولكن على الرغم من زيادة الاستثمار الدولي والمحلي في التعليم خلال العقدين الماضيين ، فإن الفساد وسوء الإدارة يمنعان عوائد هذا الاستثمار من الوصول إلى العديد من المستفيدين المستهدفين. حيث يعد الفساد في التعليم من بين العوائق الأكثر أهمية للوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية وتفعيل الحق العالمي في التعليم. لا يؤدي الفساد إلى تشويه الوصول إلى التعليم فحسب ، بل يؤثر أيضًا على جودة التعليم و نتائج البحث الأكاديمي. حيث يمكن العثور على مخاطر الفساد في كل مستوى من مستويات أنظمة التعليم والبحث ، من شراء الموارد المدرسية إلى المحسوبية في تعيين المعلمين أو تحريف نتائج البحث لتحقيق مكاسب شخصية. على العكس من ذلك ، يعمل التعليم كوسيلة لتعزيز النزاهة الشخصية ، وهو ضروري لمعالجة الفساد بشكل فعال.

(Gareth Sweeney,et all,2017 ,p27)

ولكن لماذا يجب إعطاء الأولوية لمكافحة الفساد في التعليم

(Meet &. Laxmi Narayan,pp215-216)

- لأنه لا يوجد إصلاح للقطاع العام يهدف إلى تحسين وضع المجتمع والحد من الفساد ، يمكن أن يحقق نتائج مهمة طالما أن مشكلة الفساد في التعليم غير معترف بها على النحو الواجب ومعالجتها بشكل مناسب.
- للتعليم آثار مضاعفة من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
- لأن قطاع التعليم يعد من أكبر القطاعات العامة في معظم الدول وأن الفساد في هذا القطاع يعني إهدار موارد وطنية كبيرة ونادرة.
- لأن الهدف من التعليم هو تخريج مواطنين صالحين يحترمون القانون وحقوق الإنسان والعدالة. والافتقار إلى النزاهة والسلوك غير الأخلاقى داخل قطاع التعليم يتعارض مع هذا الهدف.
- يُنظر إلى التعليم عمومًا على أنه أداة لمحاربة الفساد. ولكن إذا كان الفساد ينتشر فى المؤسسات التعليمية فلا يمكن توقع أن تحقق ما يفترض أن تقدمه.

لذلك يرى كثير من الباحثين أن تبنى ***نظام ديمقراطى*** يقوم على مبدأ فصل السلطات ، وسيادة القانون من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامة ، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وإتاحة المعلومات من أهم آليات مكافحة الفساد فى المجتمع بشكل عام وفى التعليم بشكل خاص.(transparency international ,2007:3)

وهناك من يرى بأن ***حوكمة التعليم*** من آليات مكافحة الفساد فى قطاع التعليم وذلك من خلال ما يلى:(**Jacques and Muriel,2006:p143**) ،(أحمد يوسف دودين،٢٠١٥:صص٦٨-٧٩)

- إدارة ومراقبة ما يخصص لقطاع التعليم من موارد مالية.
- مراقبة وتأمين أوراق الامتحانات.
- مراقبة المناقصات فى المؤسسات التعليمية.
- مراقبة آليات صرف التبرعات فى قطاع التعليم.
- مراقبة إجراءات القبول بالمدارس.

- مراقبة عمليات الصيانة والإصلاح للمبانى التعليمية.
- مراجعة المناهج والمقررات الدراسية بما يسهم فى نبذ الفساد.
- مراقبة التعيينات لكل من يعمل فى قطاع التعليم وكذلك الترقيات والتدريب.

وترى دراسة أخرى(Ellie Keen ,2000:p5) بضرورة دمج ***التربية المدنية*** وحقوق الإنسان ضمن المناهج والمقررات الدراسية والأنشطة التعليمية وتناول موضوعات عامة تغطى قضايا الفساد فى المجتمع بصفة عامة وفى التعليم بصفة خاصة وكيفية مكافحته.

وتشير دراسة أخرى إلى أهمية ***المشاركة*** فى صنع القرارات التعليمية، حيث يعمل على زيادة الفعالية التعليمية من خلال تطوير المشاركة فى صنع القرار من جميع أطراف العملية التعليمية من آباء أو معلمين أو مديرين أو طلاب.(محمد حافظ والسيد البحيرى،٢٠٠٩: ٣٠٠)

ويمكن إضافة حملات التوعية لكافة أطياف المجتمع بخطورة الفساد وآثاره السلبية وطويلة المدى على التنمية المجتمعية.

ويحدد (روبرت كليتجارد،١٩٩٤: ١٠١-١٠٢) أبرز طرق معالجة الفساد وخاصة فى الدول النامية وهو يتفق مع سباعية الإنقاذ التربوى ل (محمد الأحمد الرشيد،١٩٨٧: ٩- ٢٧) كما يلى:

- إدراك القيمة الحقيقية والخطيرة للزمن والوقت والعمر.
- غرس الرغبة في العلم قبل بداية العملية التعليمية، فالتعليم يمكن المواطنين من فهم ماهية السياسة التعليمية.
- الحفاظ على الموارد المالية واستثمارها والعمل على نمو التجارة والصناعة.
- الإدارة المسئولة وتحقيق الديمقراطية.
- المسئولية الذاتية عن إعمار الأرض.
- الكرامة.
- دور التربية في تحقيق السلام وخلق الرأى العام الذى يرفض وينبذ الفساد.

وتضيف دراسة أخرى(Tanaka, Shinichiro:pp6-7) ما يلى:

- هناك حاجة إلى معايير وأنظمة واضحة وموضوعية وشفافة في تمويل وإدارة التعليم تساعد في توجيه القرارات ومتابعتها .

- إنشاء قنوات للتنديد بسوء السلوك والفساد وتشجيع "مستخدمي" التعليم على الإبلاغ عن المشاكل التى ترتبط بالفساد فى كافة المراحل التعليمية.
- وضع آليات رقابة مناسبة للكشف عن الفساد بشتى صورة.
- اتخاذ إجراءات صارمة ضد مرتكبي الفساد ، والعقاب الفورى لهم لأن عدم تنفيذ القانون والافلات من العقاب يعد أكبر عقبة أمام كبح الفساد ويؤدى إلى فشل استراتيجيات الإصلاح.
- تحقيق الشفافية فى الوصول إلى المعلومات للجمهور ووسائل الإعلام .
- تفعيل الرقابة الاجتماعية على المؤسسات التعليمية.

وقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لعام ٢٠١١ عن الفساد في قطاع التعليم أن هناك أربع عناصر رئيسية تستخدم لمكافحة الفساد فى التعليم:

https://www.unodc.org/e4j/en/anti-corruption/module

- سيادة القانون (المراقبة والعقوبة)
- الإدارة العامة والنظم (منع الفساد)
- الشفافية والمساءلة
- تنمية القدرات (بناء القدرات الفردية والتنظيمية والمؤسسية).

وهذا يتطلب شفافية المعايير والإجراءات وإمكانية الوصول إلى المعلومات ونزاهة التقييم وتقترح دراسة (B. Meier,2004) بعض الاجراءات الضرورية التى تساهم فى منع الفساد فى قطاع التعليم كما يلى:

- يحتاج الهيكل التنظيمي والإجراءات الإدارية في نظام التعليم إلى البناء على مبادئ المساءلة والشفافية.
- استخدام نظام معلومات إدارة التعليم (EMIS) في العديد من البلدان كأداة إدارية لمراقبة الأداء وتحسين الجودة.
- هناك حاجة إلى قواعد سلوك واضحة للمعلمين لوضع معايير للأخلاقيات المهنية التي لا يغطيها القانون.

- مشاركة المجتمع المدنى فى المتابعة وفى صنع القرارات التعليمية والتقييم.
- إمكانية الوصول إلى البيانات المالية والإحصائية حول التمويل وكيفية توزيعة .
- تحقيق الشفافية والمساءلة.
- لن يتم القضاء على الفساد في المجتمعات الفقيرة ما لم يتحسن الوضع الاقتصادي للمواطنين بصفة عامة والمعلمين بصفة خاصة وتوفير الموارد الكافية لقطاع التعليم.

وأشار (أحمد صقر عاشور :استراتيجية علاج التعليمhttps://www.elwatannews.com)

إلى أنه بالاستناد إلى الخبرات العالمية فى التصدى للفساد فى مجال التعليم، وإلى خصوصية أنماطه وأشكاله، يمكن التمييز بين نوعين من الاستراتيجيات والآليات. أولهما وربما أكثرهما أهمية هو ***استراتيجيات وآليات المنع والوقاية***، التى تقوم على إصلاح منظومة حوكمة التعليم فى كل مستوياته ومؤسساته بما فيها تقوية معايير وممارسات النزاهة والشفافية والمساءلة. وثانيهما ***استراتيجيات وآليات الكشف والمكافحة والملاحقة والردع لممارسات الفساد .***

١- استراتيجيات وآليات المنع والوقاية.

أ- تحليل والتعرف على المخاطر والثغرات التى تسمح بممارسات الفساد فى المؤسسات التعليمية.

وتمثل هذه الآلية وسيلة فنية لتحديد مناطق الخطر والثغرات التى ينفذ منها الفساد. ويتم هذا من خلال تحليل منظومة القرارات فى مجال التعليم وفى كل مستوى منه ومؤسسة فيه وعمليات تتعلق به وينبغى أن يتم هذا من خلال ذوى الخبرة فى تحليل مخاطر الفساد فى نظام التعليم، وكذلك فى ضوء رصد وتحليل ولو مبدئى لكثافة أنواع الفساد وللآثار السلبية الناجمة عنها. وفى ضوء ما يتمخض عن تحليل المخاطر، أى الفرص والثغرات التى ينفذ منها الفساد وأسبابها وآثارها، يتم تحديد الإصلاحات والتطويرات المؤسسية التى تكفل منعه والوقاية منه. ويتم التركيز هنا على الثغرات التى تتيح وقوع أكثر من نمط من أنماطه.

ب- إصلاح نظام حوكمة التعليم فى كل مراحله لأغراض الوقاية من الفساد.

وغالباً ما تتضمن استراتيجيات الوقاية إصلاحات فى الحوكمة تتضمن نظم العمل والإدارة والرقابة التى غالباً ما تتطلب تعديلات تشريعية أو لائحية أو إجرائية تكون متعلقة بنطاق السلطات وبمعايير وآليات المساءلة والشفافية عن الأداء والقرارات والممارسات المرتبطة به. كما قد تتطلب تغييراً فى المعايير الوظيفية للتعيين والتحفيز والترقى والحراك الوظيفى، لتشتمل على عناصر تتعلق بالنزاهة، لتقليل مخاطر الفساد المرتبط بخصائص الأفراد.

ت- إدخال إصلاحات جوهرية على نظم الوظائف التعليمية والأكاديمية مثل:

- إدخال نظم حديثة للإدارة والرقابة والمساءلة عن الأداء والممارسات التعليمية.
- إحياء الدور التربوى والسلوكى للمؤسسات التعليمية فى كل مستوياتها، وإدخال أهداف ومؤشرات أداء وجدارات مطلوبة تتعلق بجوانب هذا الدور.
- إدخال تغيير شامل فى نظم ومعايير تأهيل وإعداد وتنمية قدرات وجدارات المعلمين فى المدارس وأعضاء الهيئة الأكاديمية فى الجامعات والمعاهد العليا، لضمان امتلاكهم للجدارات المختلفة المستهدفة فى تشكيل وتنمية مختلف القدرات والجدارات العقلية والبدنية والوجدانية والأخلاقية لدى الطلاب، فى كل مراحل التعليم.

ث- إعادة بناء نظم الأجور والحوافز للعاملين فى مهن التعليم فى كل مستوياته.

ويعتبر هذا أحد الشروط الأساسية لضمان أن يفى الأجر والحوافز بحد الإعاشة، وحد الكفاءة، وحد النزاهة، وكذلك حد استبقاء العناصر والكوادر المتميزة. ففى بعض الدول المتقدمة تمثل رواتب المعلمين فى مراحل التعليم الأساسى مثلاً مستويات قد تفوق الكثير من المهن الأخرى، وحتى المدرسين فى مستويات تعليمية أعلى. ويرجع هذا إلى إدراك هذه الدول خطورة مراحل التعليم الأولى فى تشكيل القدرات والسلوكيات الأساسية التى تعتمد عليها المراحل الأعلى. ونفس الشىء ينطبق على الأجور والحوافز فى التعليم العالى، لأنه يتعلق بتكوين التخصصات المهنية والفكرية الرفيعة، فضلاً عن دور مؤسساته فى تنمية المعارف والإضافة إلى حصيلتها العلمية والبحثية.

ج- إخضاع البرامج ذات العائد فى المؤسسات التعليمية، وكذلك برامج التعليم الخاص والأهلى فى كل مراحله، لضوابط مشددة للجودة الفعلية (وليس الورقية الصورية). كذلك يكمل هذا وضع ضوابط مشددة للأعباء التدريسية فى البرامج ذات العائد، مع تقوية معايير المساءلة عن الجودة ونزاهة الممارسات التعليمية فى كل جوانبها.

ح- تضمين ممارسات الفساد فى قطاع التعليم فى مهام الأجهزة الرقابية. ويعنى هذا اشتمال مسئوليات هذه الأجهزة الممارسات المستترة والمتنوعة للفساد فى التعليم وسيتطلب هذا بناء قدرات هذه الأجهزة فى هذا المجال. وهنا يكون دور الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التى أنشئت حديثاً.

خ- التعلم والاقتباس من الخبرات العالمية فى الضبط والرقابة والمساءلة عن الجوانب المالية لعمل المؤسسات التعليمية. وذلك بالتحول إلى نظام موازنة الأداء، والرقابة على النتائج والممارسات الفعلية فى مؤسسات التعليم. ويتطلب هذا تحولاً فى النظم المالية شاملاً الموازنة، وكذلك إدخال آليات جديدة لتعزيز الشفافية وعدم الاعتماد كلية على الرقابة الإجرائية والمستندية وحدها.

د- ضرورة أن يتضمن برنامج الإصلاح لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد فى التعليم، حملة قومية كثيفة وممتدة لتصحيح وتنمية وعى المجتمع حول التعليم الجيد النزيه ودوره. ويشمل هذا إحياء دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية. وهناك ضرورة لحملات قوية وممتدة لتغيير الثقافة والقيم والمفاهيم داخل مؤسسات قطاع التعليم ذاته لتتسق مع أهداف ومضامين الإصلاح.

٢- استراتيجيات المكافحة والملاحقة والعقاب

تتضمن هذه الاستراتيجيات آليات متنوعة لتحقيق الشفافية وكشف الممارسات الفاسدة وملاحقتها وإنزال العقاب عليها وردعها. وفيما يلى أهم هذه الاستراتيجيات والآليات:

أ- وضع لوائح وضوابط جديدة لتحديد والتعريف بممارسات الفساد فى مؤسسات التعليم، وأركانها. وينبغى أن تتضمن هذه اللوائح والضوابط، ما يكفل اشتمالها على كل صور وأنماط الفساد فى مجال التعليم، وكذلك ما يضمن كشفها.

ب- تشديد العقوبات والروادع على حالات الفساد. وسيتطلب هذا إعادة النظر بصورة شاملة فى القوانين واللوائح الحاكمة للممارسات التعليمية وللجزاءات العقابية على المخالفات والجرائم المتعلقة بها.

ت- إنشاء وحدات ولجان لمكافحة الفساد فى كل مستويات ومؤسسات التعليم. وينبغى أن تضم هذه الوحدات واللجان فى تشكيلها أفراداً يختارون بعناية، منهم خبراء وأولياء أمور وأطراف غير تنفيذيين. وتكون مهام هذه الكيانات تلقى شكاوى وبلاغات الفساد، والتحقق المبدئى منها ثم إحالة ما يتضمن وقائع عن الفساد إلى الجهات القانونية التى تقوم بالتحقيق فيها، ودفع الحالات مكتملة الوقائع والأركان إلى المسار القانونى العقابى الرادع. كما تتضمن مهامها اقتراح آليات لكشف وردع ممارسات الفساد.

ث- استصدار تشريع لحماية المبلغين والخبراء والضحايا فى قضايا الفساد عامة، ليمكن تطبيقه فى قطاع التعليم. ويمثل هذا نقصاً تشريعياً ينبغى علاجه، حتى لا تتعرض هذه الأطراف لإجراءات انتقامية من قبل الجهات التى يوجد فيها فساد، أو الأطراف القائمة به. ويعتبر هذا التشريع ضرورياً لتحجيم الفساد عامة، شاملاً الفساد فى قطاع التعليم.

ج- استحداث مرصد على المستوى القومى، لرصد ونشر مؤشرات عن الفساد فى قطاعات ومؤسسات التعليم. ويمثل هذا المرصد آلية لرصد ونشر مؤشرات عن الفساد فى التعليم وعن التقدم المحرز فى خطط وسياسات وجهود التصدى للفساد فى هذا المجال.

و لكى يتم التصدى للفساد الذى تغلغل فى قطاع شديد الحيوية وهو التعليم، ينبغى أن تتمتع كل جهود الإصلاح، التى تستهدف منعه وتقليله وتحجيمه ومكافحته، بدعم سياسى قوى على أعلى مستوى، وكذلك دعم مجتمعى يتضمن استنهاض وعى المجتمع بأهمية جودة التعليم ونزاهته. وضمن الدعم المطلوب من الدولة أن تزداد موازنات وموارد التعليم فى كل مراحله، مع وجود ضمانات ليكون الإنفاق فيه مخططاً وموجهاً توجيهاً صحيحاً، ويتضمن مساءلة عن نتائج هذا الإنفاق وتقييماً دورياً لعوائده.

المحورالثالث : دور وسائط التربية وآلياتها في مواجهة ظاهرة الفساد

تعد المنظومة التعليمية من الأولويات الملحة التي يجب أن تبدأ بها الدول عمليات الإصلاح التربوي لما لها من دور هام في إعداد أجيال المستقبل القادرة على تحقيق التنمية المجتمعية ولهذا يجب أن تكون الأهداف التربوية للعملية التعليمية قابلة للتنفيذ والقياس وطبقاً لتلك الأهداف يجب تحديد مدخلات العملية التعليمية ومتطلبات تحقيقها من خلال مناهج ومقررات دراسية مناسبة ومناخ إدارى يتسم بالمرونة ومعلم يمتلك من الكفايات والقدرات التي تمكنه من مواجهة التحديات المختلفة ومع تحقيق التكامل بين العناصر من ناحية ومع باقي مؤسسات التربية من ناحية أخرى

وإن تحقيق ملامح المنظومة التربوية في مواجهة ظاهرة الفساد في المؤسسات التعليمية يتطلب تكاتف وتكامل وتنسيق العمل بين عدة وسائط (مؤسسات) تربوية – لكل منها آلياتها المختلفة – يقع عليها العبء الأول في استئصال بذور الفساد من نفوس الأفراد ، وفي التصدى لنمو هذه الظاهرة وتفاقمها في المجتمع ، وهذا يتطلب وضع مجموعة من الآليات التربوية لجميع وسائط التربية تعمل في تناغم تحت رؤية فلسفية وسياسة تعليمية واضحة توجه وترشد وتنظم وتقيم عمل هذه المؤسسات.

وفى إطار انتشار ظاهرة الفساد فى المؤسسات التعليمية يجب وضع سياسة تربوية بالتعاون مع كافة مؤسسات المجتمع ، وكذلك مناهج تربوية ترسم ملامح هذه السياسة، داخل المؤسسات التعليمية من خلال آليات إجرائية لتأسيس ثقافة تحارب الفساد وتعده أمراً لا يقبله الدين الاسلامى من خلال ما يلى:

- التوعية بأهمية المحافظة على العقيدة الاسلامية .
- تعميق الولاء والانتماء والوحدة الوطنية .
- تعاون المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والفكرية فى نبذ الفساد.
- وقاية المجتمع من الفكر والثقافة الدخيلة التى تتعارض مع الدين الإسلامى .
- التوجيه المستمر لأفضل أوعية الفكر والثقافة والبرامج التربوية المناسبة التى تحصن أفراد المجتمع ضد ممارسة الفساد.

- تفعيل دور المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد.
- تعزيز قيم الشعور بالمسؤولية لدى الأجيال الجديدة وبناء صورة إيجابية عن دور النزاهة وضرورة مساندتها من قبل المجتمع، أي خلق وعي إيجابي تجاه دور الرقابة وتعليم الطلاب ضرورة عدم السكوت عن أي ظاهرة تلحق ضرراً بالمجتمع .
- وضع مواد دراسية تدمج مع التربية الوطنية والدينية تعزز القيم الايجابية في السلوك، وتحارب كل السلوك القائم على التعصب الذى يمثل أحد الوسائل البارزة الدافعة إلى الفساد في المجتمع.
- التحذير من الفساد الاقتصادي والسياسي والبيئي والاجتماعي والإدارى والفكري والإعلامي والأخلاقى والثقافي والعقدي.
- بناء رأى عام واعٍ لدى أفراد المجتمع بالتعاون مع الأجهزة الحكومية والرقابية فى الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع.
- تعزيز القيم الدينية والأخلاقية فى المؤسسات التعليمية وحث العاملين بها على دورهم الاجتماعي والأخلاقى الذى يفرضه الدين والأخلاق في محاربة كل مظاهر الفساد.

ويمكن توضيح دور وسائط التربية وآلياتها فى مواجهة الفساد كما يلى:

أولا: دور الأسرة كوسيط تربوى في مواجهة الفساد

تمثل الأسرة الوسيط التربوي الأول الذى ينشأ ويتربى فيه الإنسان ويكتسب منه معظم المقومات الحيوية لحياته، فالتربية والتنشئة والتوجيه والرعاية والمراقبة وتأمين متطلبات الحياة تقع كلها على الأسرة. ومن ثم لا يستطيع أى وسيط تربوي آخر أن يقدم للإنسان ذلك بديلاً عن الأسرة مهما كانت درجة الاهتمام والعناية. وبذلك تصبح الأسرة الوسيط التربوي الرئيس الذى يقي الإنسان من الانحراف وبالتالى فإن أي خلل في وظيفة الأسرة، أو تقاعسها عن تأدية دورها التربوي بكفاءة، أو تفككها، قد يدفع بالإنسان نحو الانحراف والانسياق وراء أفعال الفساد والإجرام. ومن هنا فإن قدرة الأسرة على رعاية أبنائها وحمايتهم من الأخطار، وتربيتهم تربية اجتماعية وأخلاقية ونفسية وعقلية رشيدة بما يحقق التوازن في بناء الإنسان، يقتضي من الأسرة مراعاة الآليات الآتية:

١. تعريف الأبناء بالمبادئ الدينية والقيم الأخلاقية التى تحصنهم من ممارسة الفساد فى المجتمع.
٢. توعية الأبناء بالتأثير السلبى لأصدقاء السوء والتأكيد على البعد عنهم.
٣. التأكيد على تربية الضمير الداخلي لدى الأبناء منذ الصغر لأنه بمثابة الرقيب الداخلي للفرد فيما بعد.
٤. التنشئة الاجتماعية الصحيحة للأبناء وفق التعاليم الدينية الأصيلة.
٥. مساعدة الأبناء على الثقة بالنفس وتحمل المسئولية وتحديد رؤيتهم لمستقبلهم.
٦. تربية الأبناء على الأخلاق الفاضلة وعلى التمسك بآداب السلوك الاجتماعي.
٧. تربية الأبناء على التوسط والاعتدال في أمور الدين والدنيا.

ثانياً: دور المدرسة كوسيط تربوى في مواجهة الفساد

المدرسة هى ثانى وسائط التربية الذى يوكل إليها بناء الأجيال القادمة، وهو وسيط تربوي فاعل في ظل التغيرات الراهنة بكل تحدياتها. وبالتالى فإن نجاح المدرسة الآن في التصدي لظاهرة الفساد يتطلب إحداث تغييرات جوهرية بها دوراً وتنظيماً ومنهاجاً وإدارة، حتى يتخطى دورها مجرد الاهتمام بالتعليم إلى الارتقاء بمستوى أداء وثقافة ومهارات الإنسان فى مواجهة الفساد من خلال الآليات التالية:

١. البيئة التعليمية والادارية

أ- توعية الأفراد داخل المؤسسات التعليمية بأهمية التربية والتعليم فى تحقيق تقدم المجتمع ورقيه.
ب- توفير المناخ الداعم للإبداع للمعلمين والطلاب.
ت- الدعم الإيجابي والمعنوي لكل من يمنع وقوع الفساد داخل المؤسسة التعليمية .
ث- العقاب والردع لكل من يشارك في الفساد.
ج- اعتبار الكفاءة هى معيار المفاضلة بين العاملين ومراعاة تحقيق العدالة والانصاف فى العمل داخل المؤسسات التعليمية.

ح- تعزيز القيم الدينية والأخلاقية، ورسم صورة إيجابية عقلانية لدى الطلاب في المراحل المختلفة عن دورهم الاجتماعي والأخلاقى الذى يفرضه الدين والأخلاق والعرف عليهم فى محاربة كل مظاهر الفساد بطريقة أخلاقية وبطريقة حضارية.

٢. المناهج الدراسية وطرق التدريس ودورهما في مواجهة الفساد:

تساهم المؤسسات التعليمية بشك كبير فى مواجهة الفساد من خلال المناهج الدراسية وطرق التدريس

أ- تنمية الاتجاهات السلوكية الصحيحة التي تدعو إلى نبذ الفساد.

ب- التأكيد على مفاهيم الأمانة والصدق والتسامح والمحبة والسلام.

ت- أن تتضمن المناهج الدراسية موضوعات تتوافق مع حاجات المجتمع والخطة التنموية له.

ث- تدعيم المقررات الدراسية بالمواقف والقضايا المجتمعية والتى من بينهما الفساد وكيفية مواجهته.

ج- تكوين اتجاهات ايجابية نحو محاربة الفساد بأشكاله المختلفة.

ح- ألا تكون المناهج الدراسية قوالب جامدة يصعب تغييرها حسب مقتضيات وتطورات العصر.

خ- تفعيل الحوار و ترسيخ ممارسة حرية التعبير.

د- تمكين الطلاب من مهارات التعلم الذاتي.

ذ- أن تتضمن المقررات الدراسية رفض السلوك القائم على التعصب الذى يدفع إلى الفساد في المجتمع.

ر- التحديث المستمر للمقررات الدراسية لمواكبة تحديات العصر المختلفة.

ز- تحقيق التكامل بين الجانب المهنى مع الأخلاقى فى المناهج.

٣. دور المعلم في مواجهة الفساد

إن ما يستطيع التعليم في أى دولة أن يحققه يتوقف إلى حد كبير على طبيعة معلميه وما يستطيعون أن يعملوه وماهم على استعداد لعمله.(روزا ماريا توريز،٢٠٠٠ :٣١٢-٣١٣)

ولا يمكن المساواة بين المعلمين وبين المدخلات الأخرى فهم حملة المعرفة والخبرة والرغبات والقيم التي تؤثر بطريق مباشرة على تعليم الطلاب وهذا ما يدعو إلى ضرورة الاستثمار في المعلمين باعتبارهم رأس مال بشري يسهم في تحقيق التنمية المجتمعية من خلال ما يغرسه من قيم ومبادئ ومهارات يتم اكسابها للطلاب صانعي المستقبل ، وذلك لأنه يقوم بدور محوري في العملية التعليمية ولذلك يجب على المعلم ما يلى:

أ- الاستفادة من القضايا التي تعرض لها المجتمع وتناولها في موضوعات الدراسة.

ب- الإيمان بالدور الهام للتربية في مواجهة الفساد.

ت- تشجيع الطلاب على ممارسة أساليب التفكير العلمي والتفكير الناقد .

ث- أن يحرص على تجديد ثوابت الهوية الثقافية من خلال الدين واللغة والتاريخ والقيم.

ج- ينمي في طلابه قيم المواطنة والاعتماد على الذات والرغبة في مقاومة الفساد.

ح- امتلاك رؤية واضحة عن أهم القضايا العالمية والمحلية .

خ- يكسب الطلاب مهارات النقد والحوار البناء.

د- حث الطلاب على الالتزام بقواعد وتعليمات المدرسة وتشجيعهم على المحافظة على مرافقها.

ذ- تكوين اتجاهات إيجابية نحو العمل وتقدير قيمة الوقت والعمل الجماعي والتعاون مع الآخرين.

هذا بالإضافة إلى الكفايات الشخصية والثقافية والتكنولوجية والأخلاقية التي يجب أن تتوافر لدي المعلم بصفة عامة.

٤. دور الأنشطة الطلابية في مواجهة الفساد:

تساهم المدرسة بشكل كبير فى مكافحة الفساد من خلال تفعيل الأنشطة التى تقدمها باعتبارها أداه يتم من خلالها ترجمة المفاهيم إلى سلوكيات ومجالاً لإثراء المعلومات لدى الطلاب فى كافة مجالات الحياة ويمكن للأنشطة الطلابية أن تسهم فى مكافحة الفساد من خلال ما يلى:

أ- أن يكون مواجهة الفساد أحد أهداف الأنشطة الطلابية من داخل المؤسسات التعليمية.

ب- إبراز دور القيادات التربوية التي حاربت الفساد في المجتمع .

ت- ربط الأنشطة اللاصفية بالمقررات الدراسية وقضايا المجتمع المختلفة.

ث- إيجاد حوافز مناسبة للطلاب والمعلمين لتشجيعهم على المشاركة والمساهمة في الأنشطة التى تنبذ الفساد.

ج- العمل على بناء شخصية متكاملة للطالب ليصبح مواطناً صالحاً يخدم دينه وأمته.

ح- أن تكون الأنشطة مناسبة لقدرات واستعدادات الطلاب وأن تحقق هذه الأنشطة النمو المتكامل للطالب روحياً وجسمياً وعقلياً واجتماعياً.

وهذا يتطلب توفير الدعم المادي اللازم لتحقيق أهداف الأنشطة الطلابية .

ثالثاً : دور مؤسسات المجتمع المدني كوسيط تربوى فى مواجهة الفساد:

تساهم مؤسسات المجتمع المدنى بدور فعال بالوقوف إلى جانب الدولة فى مكافحة الفساد إذا تم توفير المناخ المناسب لذلك من خلال توفير برامج تربوية وتثقيفية وتوعوية لأفراد المجتمع فى كافة القضايا المجتمعية وتنظيم الورش والتدريبات التى من شأنها رفع الوعى المجتمعى بخطورة ظاهرة الفساد التى تعد ظاهرة عالمية ومحلية وتنتشر فى كافة القطاعات ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآليات التالية:

١. التأكيد على ضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد بمختلف أنواعه.
٢. تفعيل التعاون بين المؤسسات التعليمية وبين مؤسسات المجتمع المدنى لنشر ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة ، ونشر الوعي بمخاطر الفساد لدى الجمهور.
٣. تفعيل المساءلة والشفافية والمحاسبة في جميع مؤسسات الدولة.
٤. تعزيز علاقة المؤسسات الأهلية مع السلطات التشريعية والتنفيذية في الدولة والمتابعة القضائية لحالات الفساد.
٥. المساهمة في توفير المعلومات الدقيقة عن واقع الفساد .
٦. تنمية وعى المواطنين والمساهمة في خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة لقيم النزاهة بين جميع فئات المجتمع.

٧. التنسيق مع المؤسسات التعليمية لنشر التوعية الأخلاقية في كل مراحل العملية التعليمية.
٨. إقامة الندوات والمؤتمرات حول تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، التي تهدف لمد جسور التعاون مع القطاعات التعليمية والمجتمعية في هذا المجال.
٩. رصد وتوثيق الانتهاكات والرشوة والمحسوبية والكشف عنه عبر وسائل الإعلام والأجهزة الرقابية.
١٠. رفع الدعاوى القضائية ضد الجهات التى تم التأكد من ممارستها للفساد باعتبارها جهة معنية بالحفاظ على حقوق المجتمع ومقدراته.

رابعاً : دور المسجد كوسيط تربوى فى مواجهة الفساد

يمثل المسجد وسيط تربوي حيوي حيث يوفر اللقاء المباشر والمستمر يومياً بين المواطنين وبينهم وبين رجال الدين، وهو وسيط تربوي حاكم حيث يمثل مصدر المعرفة الدينية والدنيوية ومجال خصب لغرس القيم الإسلامية الأصيلة. ومن هنا وفي ظل انتشار ظاهرة الفساد يصبح على المسجد أو المؤسسة الدينية ككل مسئولية كبيرة في التصدي لهذه الظاهرة بالتوعية الدينية الصحيحة ومحاولة استئصال جذور هذه الظاهرة من وجدان أفراد المجتمع. ومن ثم يصبح على المسجد اتباع عدة آليات تتخطى دوره التقليدي وترتقي به كمؤسسة علمية دينية تربوية ثقافية متنوعة يقع على عاتقها المساهمة في مواجهة ظاهرة الفساد .

ويتم ذلك من خلال الآليات التالية:

١. تناول قضية صيانة أرواح الناس ، وأموالهم وحقوقهم فى إطار ما تحرص عليه الشريعة الاسلامية من الحفاظ على النفس وتهذيبها .
٢. تبصير الناس بخطورة الفساد وما يترتب عليه فى الدنيا والآخرة وأثارة على الفرد والمجتمع.
٣. تعميق انتماء الأفراد للمجتمع ودفعهم نحو حماية ممتلكاته، والارتقاء بمستوى أداء وإنتاج المجتمع .
٤. إكساب المواطنين معنى المسئولية، ومعاني الإخلاص والوفاء والأمانة وتقديس العمل، باعتبار كل ذلك من قسمات الإيمان الصحيح بالله سبحانه وتعالى.

٥. جعل المساجد دور علم وعبادة من خلال زيادة الجرعات الدينية المقدمة من دروس ووعظ وخطب خلال اليوم الواحد، وخاصة فيما يتعلق بكيفية مكافحة الفساد فى شتى صورة .
٦. توعية المواطنين بخطورة الفساد وآثاره على تخلف المجتمع واستنزاف ثرواته البشرية والمادية وتوعيتهم بأسبابه وطرق التصدي له.

خامساً : دور الإعلام كوسيط تربوى في مواجهة الفساد:

للإعلام دور مهم في الدعوة إلى الشفافية و نشر الوعي بكيفية مواجهة ومكافحة الفساد في كافة مؤسسات المجتمع، ويؤثر بسرعة فائقة على المتلقي ، حيث أصبحت وسائل الإعلام تمثل وسيط تربوي جاذب لكل الأفراد في ظل انتشارها وتنوعها وقدرتها على تخطي الفجوة الثقافية بين فئات المجتمع، من خلال تقديمها لمادة إعلامية تتناسب مع كل الأعمار على اختلاف مستويات تعليمهم، ومع توافرها بكل منزل. وفي ظل انتشار ظاهرة الفساد يصبح على الإعلام مسئولية كبيرة في تناول هذه الظاهرة والتصدي لها من خلال الآليات الآتية:

١. تقديم مواد إعلامية تكفل غرس القيم الدينية والأخلاقية والتربوية.
٢. حث الجمهور على التعاون مع أجهزة الأمن، وتنمية إحساس المواطنين بأهمية المشاركة الفعلية في مكافحة الفساد.
٣. الحد من المواد الإعلامية التي تروج للجريمة وتبث أفكار هدامة وتزرع التفكك والانحراف.
٤. تقديم برامج إعلامية تراعى الأسس التربوية التى تكرس المبادئ الإسلامية في النفوس، وتدعم القيم الأخلاقية.
٥. إعداد حملات توعية وطنية لسبل الوقاية من الفساد.
٦. زيادة وتنوع برامج التوعية الأخلاقية لتشمل كافة الفئات الاجتماعية.
٧. الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة، في مكافحة الفساد مثل الإعلانات الكترونية على وسائل التواصل الاجتماعي.
٨. تفعيل دور كافة وسائل الاعلام لتدعيم القيم الاجتماعية والتربوية التى يمكن من خلالها محاربة الفساد.

٩. على وسائل الاعلام أن تعمل على توعية المجتمعات بما يعزز ويقوى الحس الوطنى والمسئولية فى أبناء الأمة ويحذر من سوء عاقبة المفسدين ،والتركيز على سد المنافذ التى تفضى إلى الفساد .

١٠. توضيح الأثار السلبية للفساد وصورة ودور الجمهور فى التصدى له.

١١. وضع سياسة إعلامية من قبل متخصصين بالإعلام والتربية وعلم النفس والاجتماع بطريقة تحاكي ثقافة المجتمع فى كيفية مواجهة الفساد.

١٢. إبراز القدوة الثقافية المستنيرة واستضافتها والاستعانة بها في تناول قضايا المجتمع وخلق نوع من الحوار والنقاش الثقافي ، وذلك من خلال وسائل الإعلام الحديثة بتقنياتها الفائقة التي توفر الحوار والنقاش الفعال بين البرامج المقدمة والجمهور.

١٣. إبراز مخاطر الفساد وارتكاب الجرائم على الفرد والأسرة والمجتمع من خلال تكثيف البرامج الإعلامية التي تدرس أحوال الفاسدين، وتبين عوامل وبواعث اندفاع الفرد نحو الفساد.

١٤. افساح المجال أمام العلماء والمفكرين والخبراء فى مجال التربية للقيام بالنصح والارشاد وفتح أبواب الحوار البناء للتبصير بخطورة الفساد على كافة قطاعات المجتمع.

سادساً : دور الأندية كوسيط تربوى في مكافحة الفساد :

في ضوء انتشار ظاهرة الفساد على الأندية كوسيط تربوي مساند للوسائط التربوية الأخرى، في مكافحة ظاهرة الفساد حيث يتجمع بها مجموعة من الأفراد مختلفي الأعمار والمستويات التعليمية والاقتصادية والثقافية، تجمعهم هوايات ثقافية أو أنشطة رياضية

وذلك من خلال الآليات الآتية:

١. توعية الشباب بأضرار الفساد على المجتمع، ومصير من يقوم به وآثاره السلبية على الفرد والمجتمع . وذلك من خلال اللقاءات والندوات الثقافية التي توفرها تلك النوادي والتي تستقطب فيها علماء المجتمع في كافة التخصصات لتناول ظاهرة الفساد أسبابها وآثارها من زوايا مختلفة سياسية واقتصادية ونفسية وتربوية...إلخ.

٢. التأكيد على الوسطية والاعتدال والحرية واحترام الرأي وتقبل النقد ورفض الأحادية في التفكير والعمل.
٣. تدريب الشباب على الحوار والنقاش البناء من خلال إتاحة فرص التناقش مع بعض العلماء حول القضايا الشائكة التي تجوب بها الساحة المحلية والدولية ومن بينها ظاهرة الفساد، وتقويم آراء الأفراد نحوها وتحديد موقفه منها.
٤. بناء روح التعاون والمشاركة بين أفراد المجتمع في مساندة العمل الوطني، وفي الحفاظ على ممتلكات المجتمع وثرواته، والتي هى في جوهرها ممتلكاتهم ورصيدهم في التقدم والنهوض.
٥. توظيف الشباب في التصدي لبعض مشكلات المجتمع والبيئة المحيطة بهم، مثل مكافحة التلوث البيئي، والحث على الالتزام بإرشادات المرور، والاهتمام بنظافة الشوارع، والمشاركة في عمليات تشجير المناطق الآهلة بالسكان...، وغيرها من الأنشطة التي تعمق الحس البيئي والاجتماعي عند الشباب.
٦. توعية الشباب بالأفكار الهدامة والسلوكيات البالية التى تعود على الفرد بالضياع والانحراف وتؤدى إلى شيوع الفساد والعنف في المجتمع.

ومن خلال المحاور السابقة يمكن وضح تصور لكيفية تفعيل دور المؤسسات التعليمية وآلياتها فى مواجهة الفساد

المحور الرابع : تصور مقترح لتفعيل دور المؤسسات التعليمية وآلياتها فى مواجهة الفساد

تعد مصر من المجتمعات التى تمر بمرحلة جديدة من مراحل النمو والتقدم ، ولكن هناك الكثير من التحديات التى تواجهها ومنها ما يتصل بجرائم الفساد الذى ينخر فى كافة قطاعات المجتمع ، وهنا يظهر الدور البارز لمؤسسات التربية ومؤسسات التعليم فى مواجهة الفساد والتصدى له بكافة أشكاله وصورة

وأصبحت آفة الفساد تهدد المجتمع بكامله وتعمل على نخر بنائه الاجتماعي ، وتعطل تنميته وتقدمه، وانتكست القيم الأخلاقية حتى أضحى الفساد حالة معاشه لا يخجل منها من

يقوم بممارسته من المسؤولين بمواقعهم المختلفة لذا فان إعطاء المؤسسات التربوية دور محاربة الفساد يمثل تطوراً مميزاً في إنقاذ المجتمع من شروره وتداعياته الخطرة على الفرد والمجتمع، وتزداد الحاجة إلى ذلك مع تزايد وعي المخططين التربويين بحاجة المجتمع للإصلاح لاسيما أنه يعاني بشكل غير مسبوق من آفة الفساد، التي باتت تقلق المجتمع وتؤرقه ، ونظراً لانتشار الفساد في مؤسسات المجتمع الرسمية كافة، ينبغي التصدي لهذه الظاهرة بوضع آليات إجرائية يمكن أن تنتج عنها منظومة قيم جديدة، تعمل على إيجاد الوسائل الأساسية الناجعة لمكافحة الفساد في المجتمع، ولما كانت المؤسسة التربوية تحتل الأولوية في إطار بناء منظومة قيم ايجابية في المجتمع ، باستحضار القيم الايجابية وصياغتها وتقديمها إلى المجتمع بطرق فاعلة تكون مقبولة من قبل أفراد المجتمع ويمكن توصيلها للجيل الجديد بمنهجية حديثة ، وهذه المحاولة يمكن أن تقود المؤسسة التربوية إلى وضع استراتيجية تربوية وطنية تفعل فيها القيم الاجتماعية الايجابية التي ترفض الفساد وتجعله سلوكا معيباً في الوسط الاجتماعي وعلى نطاق واسع ،ولاسيما بين الأجيال الجديدة التي ينبغي أن تربى على قيم أخلاقية تكون بمثابة مناعة ذاتية ضد كل أشكال الفساد. وتعمل أيضا على تعزيز قيم المواطنة.

(حسن طبرة:http://alsabaah.iq/13115)

و مواجهة الفساد واجب وطني يجب أن تشترك فيه جميع مؤسسات الدولة ، ويساهم فيه المواطن ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات التنشئة الاجتماعية وأجهزة الإعلام ورجال الدين والمفكرين مع تحقيق التكامل بين أدوار جميع هذه المؤسسات من خلال تنمية المنظومة القيمية الدينية في المجتمع وزيادة الوعي بمخاطر الفساد وتفعيل المساءلة عن طريق وضع برنامج واضح الأهداف وإجرائي في التنفيذ ويمكن تقويمه ومتابعته واستخدام آليات متنوعة مثل الندوات واللقاءات والإعلانات و الافلام التسجيلية وخطب الجمعة وافلام الكرتون للأطفال والبرامج التليفزيونية.

وتعد المؤسسات التعليمية أماكن لتغيير السلوك، لذا يجب الاستفادة منها واستغلالها فى التوعية بمخاطر الفساد وآثاره المختلفة على كافة قطاعات المجتمع ، حيث تتضمن أنشطة

طلابية متنوعة مثل الإذاعة والرسم والمكتبة ....وغيرها يمكن من خلالها التوعية بسبل مكافحة الفساد ، ولهذا تعد وظيفة المؤسسات التربوية والتعليمية في مكافحة الفساد من الوظائف الأساسية التي ينبغي أن تأخذ مداها التربوي ابتداءً من الأسرة وانتهاءً بالإعلام مرسخة في نفوس النشء القيم التربوية الايجابية التي تحارب الفساد الذى يعد سلوكاً منافيا للأخلاق وقيم المجتمع ، ويعد أيضاً تحدياً أمام المنظومة التربوية ، التي يتخرج من خلالها أجيال تحمل مبادئ الأمانة والأخلاق التي تصون الإنسان وتجعله أكثر حرصا على امن المجتمع وسلامته ومن هنا ينبغي إعطاء هذه المؤسسات التربوية والتعليمية دوراً قيادياً واهتماماً كبيراً في بناء جيل يؤمن بالبناء والنزاهة والحرص على المجتمع من خلال مجموعة من الآليات المناسبة.(المرجع السابق)

ويمكن تحقيق ذلك مكن خلال التصور الحالى

أولاً: هدف التصور المقترح

يهدف التصور المقترح إلى صياغة المجالات والمتطلبات والآليات والإجراءات اللازمة لمواجهة الفساد فى المؤسسات التعليمية.

ثانياً: منطلقات التصور المقترح

- كل تغيير فى الواقع التربوي يعبر بالضرورة عن تغيير فى بنية المجتمع ذاته، ومشروعات إصلاح التعليم التى تحاول أن تذهب أبعد من ذلك يُحكم عليها سلفاً بأن تظل حبراً على ورق، فالنظام التعليمي يستعيد توازنه القديم الذى يعبر عن حقيقة المجتمع بمجرد الانتهاء من وضع إجراءات الإصلاح موضع التنفيذ .
- إن مكافحة الفساد في قطاع التعليم لا يمكن أن يتحقق من خلال حلول جزئية، بل ينبغي أن تكون شاملة تتناول جميع مرتكزات الإدارة من بنيتها وهيكلتها إلى العنصر البشرى العامل فيها إلى أساليب العمل السائدة فيها.
- " إن التربية التى لا تركز على تربية الضمير الداخلي للإنسان تربية قاصرة ، لأنها تهتم بالقشور وتهمل اللباب ، والضمير هو الرقيب الداخلي للإنسان ، كما أن التربية ترافق بناء المجتمع فهى تحفظ تراثه للأجيال اللاحقة ، وتساعد وسائل الضبط الاجتماعي الأخرى فى

تربية ضمائر الأفراد لأن فى تربية هذه الضمائر تخفيف عن كاهل العدالة ومراكز الأمن والشرطة"(حاتم عزيز وعبد الرازق محمد،٢٠١٤: ٩).

- " لا تقتصر ظاهرة الفساد فى تداعياتها على ما تفرزه من سلبيات على قطاع معين من المجتمع ، وإنما تمتد آثارها لتصل إلى كافة أفراد المجتمع وقطاعاته ذلك لأن لها تأثير مباشر على اقتصاد الدولة باعتبارها تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية ،إضافة إلى أنها تؤدى إلى اختلال التركيبة الاجتماعية للمجتمع"(راضيه مسعود:٢٠١٨،٦).

ثالثاً : مجالات التصور المقترح

تتضمن مجالات التصور المقترح دور السياسة التعليمية والإدارة المدرسية والمعلم والمناهج الدراسية وطرق التدريس والأنشطة الطلابية فى مواجهة الفساد

١. **السياسة التعليمية:** لكى يتم مواجهة الفساد يجب أن تراعى السياسة التعليمية ما يلى:

أ- اتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية والإدارية والرقابية الكافية من قبل الدولة لمكافحة الفساد.

ب- انتهاج سياسة تعليمية تتصدى لمظاهر الفساد بكل أشكاله وصوره.

ت- دعم المناهج التربوية بالمبادئ والقيم الأخلاقية النبيلة بما يسم فى تحقيق تماسك المجتمع.

ث- المراجعة المستمرة للمناهج التربوية بما يلبى حاجات المجتمع المتطورة.

ج- تطوير البيئة التربوية لتكون بيئة جاذبة وليست طاردة.

٢. **الإدارة المدرسية**

لكى يتم مواجهة الفساد يجب أن تراعى الإدارة المدرسية ما يلى:

أ- إقرار مبدأ الوضوح والشفافية وتعزيزه داخل المؤسسات التعليمية.

ب- العمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول في المؤسسات التعليمية.

ت- غرس قيم التعاون والمنافسة والعمل في الفريق بهدف تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية.

ث- عقد الندوات واللقاءات العلمية التي تهدف إلى توعية الطلاب والمعلمين والادارة بمظاهر الفساد في المجتمع والمؤسسات التعليمية وسبل مواجهتها.

ج- حث العاملين فى المؤسسات التعليمية على الأداء الأمثل للنهوض بمجتمعهم.

ح- تشكيل لجنة رقابية داخل المؤسسات التعليمية تعمل على حمايتها من مظاهر الفساد.

٣. المعلم

لكى يتم مواجهة الفساد يجب أن يراعى المعلم ما يلى:

أ- أن يحرص على غرس المفاهيم والقيم الأخلاقية في نفوس الطلاب.

ب- يوضح مخاطر الفساد وأثارة السلبية على الفرد والمجتمع.

ت- حث الطلاب على إجراء البحوث التي تدعم قيم الأمانة والصدق ونبذ الفساد.

ث- المشاركة في إدارة وتنظيم الأنشطة الطلابية التي تناقش وتواجه الفساد وتدعم قيم الصدق والأمانة.

ج- ينمي في طلابه قيم المواطنة والاعتماد على الذات والرغبة في مقاومة الفساد.

ح- تعزيز قيم الشعور بالمسؤولية لدى الطلاب.

خ- بناء صورة ايجابية عن دور النزاهة فى البناء الخلقى للطلاب .

٤. المناهج الدراسية

لكى يتم مواجهة الفساد يجب مراعاة تحقيق ما يلى فى المناهج الدراسية:

أ- أن تتضمن المقررات الدراسية موضوعات تحصن الطلاب من كافة صور الفساد.

ب- تدعيم المقررات الدراسية بالمواقف والقضايا المجتمعية والتى من بينها الفساد وكيفية مواجهته.

ت- أن تتضمن المقررات الدراسية مفهوم الولاء والانتماء والمواطنة لبناء إنسان صالح يعي حقوقه وواجباته نحو وطنه.

ث- إثراء المقررات الدراسية بقيم إيجابية نحو المجتمع والمحافظة على مقدراته من الفساد.

ج- أن تتضمن المقررات الدراسية رفض السلوك القائم على التعصب الذى يدفع إلى الفساد في المجتمع .

ح- تضمين مادة مكافحة الفساد ضمن المناهج الدراسية.

٥. طرق التدريس

لكى يتم مواجهة الفساد يجب مراعاة تحقيق ما يلى فى طرق التدريس واستراتيجياتها:

أ- التأكيد على مفاهيم الأمانة والصدق والتسامح والمحبة والسلام.

ب- تحقيق التكامل بين الجانب المهنى مع الأخلاقى فى المناهج.

ت- تفعيل الحوار و ترسيخ ممارسة حرية التعبير.

ث- تمكين الطلاب من مهارات التعلم الذاتي.

ج- تمكين الطلاب من مهارات المناقشة وحل المشكلات التى تتعلق بالفساد.

٦. الأنشطة الطلابية

لكى يتم مواجهة الفساد يجب مراعاة تحقيق ما يلى فى الأنشطة الطلابية:

أ- عقد اللقاءات والندوات التى تهدف إلى نبذ الفساد بأشكاله المختلفة.

ب- زيادة الوعي بالأثار السلبية للفساد بصفة عامة والفساد التعليمي بصفة خاصة .

ت- التأكيد على الأنشطة الطلابية التي تدعم القيم الأخلاقية النابعة من الدين الاسلامي.

ث- تفعيل دور الأنشطة الطلابية فى إعداد الطلاب للمواطنة السليمة وذلك بتعريفهم واجباتهم ومسئولياتهم تجاه مجتمعهم.

ج- تنمية مهارات العمل الجماعي في جو تعاوني ديمقراطي.

ح- تفعيل الأنشطة اللاصفية فى نبذ الفساد ومكافحته.

رابعاً : متطلبات التصور المقترح

إن عملية مواجهة الفساد فى جميع مؤسسات المجتمع بصفة عامة والمؤسسات التعليمية بصفة خاصة بحاجة ضرورية إلى عدد من متطلبات ومنها ما يلى:

- توافر إرادة سياسية قوية وصادقة في مكافحة الفساد فى المؤسسات التعليمية ووضع خطة عمل واستراتيجية يشترك الجميع في تنفيذها .

- الايمان بأن العمل التربوي ينبغى أن يستجيب إلى قضايا المجتمع والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهه.
- تفعيل دور الهيئات الرقابية التى تكافح وتحارب الفساد بكل أنواعه والعمل على تجفيف منابعه.
- إن مواجهة الفساد يكون عبر الارتقاء بثقافة قيم إنسانية سليمة ترتكز على تحمل جماعي للمسؤولية.
- وضع آلية شفافة وعملية للمحاسبة المالية وتدقيق الحسابات والمراقبة الإدارية على مستوى مؤسسات التربية.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال تفعيل دور المؤسسات التربوية في مكافحة الفساد في مجتمعاتها مع مراعاة البعد الثقافي والاجتماعي.
- تقدير أهمية و دور العنصر البشري في تحقيق التنمية المجتمعية وجعل الكفاءة والنزاهة معيار عند الاختيار في المناصب الإدارية .
- إنشاء نظام رقابي فعّال لمتابعة الممارسات الخاطئة التي تتم في المؤسسات التعليمية.
- تفعيل دور المؤسسات التعليمية في خدمة المجتمع وعدم اقتصار دورها وأنشطتها داخلها فقط بل يجب عقد اللقاءات العلمية التي تناقش العديد من القضايا المجتمعية الملحة مثل ظاهرة الفساد فى المجتمع.
- تطوير المناهج الدراسية بطرق تساهم في محاربة ظاهرة الفساد وتدريب المعلم وإمداده بالوسائل الكافية التي تساعده على محاربة الفساد.
- العمل على تحقيق التكامل بين برامج المؤسسات التربوية في مكافحة الفساد بعمل المؤسسات الأخرى فى المجتمع .
- وضع معايير واضحة للجهات الخاصة بتوزيع الموارد المالية على المؤسسات التعليمية ووضعها تحت المساءلة والمحاسبة.
- الارتقاء بالمكانة المادية والاجتماعية للمعلم .

خامساً: آليات تحقيق التصور المقترح

١. المناخ الاجتماعى والثقافى العام

لتحقيق التصور المقترح يجب توفير المناخ الملائم ثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وذلك من خلال:

- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع والقضاء على التفاوت الطبقى.
- نشر ثقافة احترام المال العام والحفاظ عليه .
- الاعتماد على معايير الكفاءة والنزاهة والخبرة فى اختيار القيادات الإدارية فى كافة المؤسسات التعليمية.
- التأكيد على أهمية التخطيط ودوره فى الخروج من الأزمات الاقتصادية التى يتعرض لها المجتمع وحرص كل فرد من أفراد المجتمع على المشاركة الفعالة فى مكافحة الفساد
- وضع خطط اقتصادية وتنموية تعمل على تحقيق التنمية فى كافة القطاعات.
- نشر ثقافة مواجهة ومحاربة الفساد بين أفراد المجتمع فى كافة المؤسسات وخاصة التعليمية منها .
- تكامل أدوار مؤسسات التربية فى محاربة الفساد عن طريق غرس قيم ايجابية لدى أفراد المجتمع تعمل على تماسكه وتقدمة.
- الاهتمام ببرامج التوعية الاجتماعية والثقافية فى كافة مؤسسات المجتمع بمدى خطورة كافة أشكال الفساد وتأثيرها على عدم تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تمكين وسائل الاعلام المختلفة من الوصول إلى المعلومات التى تتعلق بقضايا الفساد للكشف عن مرتكبيه.
- تقديم برامج تربوية وتوعويه عن مخاطر الفساد من خلال كافة وسائل الإعلام.
- عقد دورات ارشادية وندوات علمية بكافة مؤسسات المجتمع توضح أبعاد ظاهرة الفساد وآثارها السلبية على المجتمع.
- التأكيد على الدور التربوى للأسرة من خلال مجالس الآباء بالمؤسسات التعليمية لمواجهة ظاهرة الفساد.

- المتابعة المستمرة من قبل المسئولين وتوزيع الوظائف والمهام بين العاملين فى المؤسسات
- التأكيد على استثمار كافة الموارد المادية والبشرية بكافة المؤسسات وخاصة التعليمية منها.
- العمل على إنشاء منتديات طلابية ثقافية وفكرية تهتم بقضايا المجتمع.

٢. الإدارة

- تقدير أهمية و دور العنصر البشري في تحقيق التنمية المجتمعية وجعل الكفاءة والنزاهة معياراً عند الاختيار في المناصب الإدارية .
- استخدام التخطيط الاستراتيجي كأسلوب إداري يساعد المؤسسات التعليمية على التأقلم مع بيئتها الداخلية والخارجية.
- تطوير الإدارة الكترونيا في المؤسسات التعليمية لتقليل فرص ممارسة الفساد.
- توفير الدعم المالى الكافي لتفعيل دور الانشطة الطلابية في مكافحة الفساد.
- اختيار القيادات على أساس الكفاءة والنزاهة.
- تجنب المحسوبية فى كافة الأعمال الإدارية.
- وضع قوانين تكون رادعة فى المؤسسات التعليمية لكل من يستخدم وظيفته وسلطته فى ابتزاز الموظفين أو المواطنين.
- تشجيع البحوث الاجرائية لعلاج الفساد وتحسين الأداء في المؤسسات التعليمية.
- عقد دورات تدريبية حول أحدث ما تم التوصل إليه من علم في إدارة الأزمات.
- عقد يوم دراسي مفتوح داخل المؤسسات التعليمية لوضع استراتيجيات عملية لمواجهة الفساد.
- استضافة أصحاب الخبرة والاختصاص من رجال الدين في اللقاءات الفكرية لتبادل الخبرات في سبل مواجهة الاثار السلبية للفساد ، والعمل على اكساب الأجيال حصانة ومناعة تقيهم من التأثيرات السلبية للفساد.
- إرشاد الطلاب إلى القنوات الفضائية وإلى مواقع الانترنت التى تعرى قضايا الفساد في المجتمع.

٣. المعلم

- الدعم المادي والمعنوي لمن يحارب الفساد من المعلمين.
- تزويد المعلمين باللوائح والقوانين المدرسية التى تتعلق بالفساد.
- تعزيز دور المعلم فى غرس قيم النزاهة والانتماء وحب الوطن.
- تشجيع المعلم كباحث علمى على إجراء الدراسات العلمية التى تتناول قضايا مجتمعيه هامة كالفساد وكيفية مواجهته.
- عقد ورش وندوات لإكساب المعلمين مهارات مواجهة الفساد بأشكاله المختلفة.
- التدقيق في شروط اختيار المعلم وفق المعايير العلمية.
- مراجعة أوراق الالتحاق بدقة.
- تطبيق معايير النزاهة والشفافية فى تعيين المعلمين.
- تطوير البرامج الدراسية بكليات إعداد المعلم لتحقق

  - الاعداد المهنى والثقافى المتوازن
  - التأهيل النفسى والاجتماعى.
  - اكساب المهارات المتنوعة.
  - ضبط التوجه الفكرى بما يستقيم مع توجهات المجتمع.
  - اكساب المعلم قيم الوسطية والاعتدال فى التفكير.

- تدريب المعلم على اتقان مهنة التعليم.
- اكساب المعلم مهارات التخطيط للمقررات الدراسية.
- تدريب المعلم على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة فى التدريس.
- تمكين المعلم من استخدام استراتيجيات التدريس الحديثة بما يقلل من فرص الفساد.
- عدم ممارسة الدروس الخصوصية.
- الالتزام الذاتي للمعلم بالحضورواليومي.

٤. الموارد المادية

- حث العاملين بالمؤسسات التعليمية على احترام واتباع القوانين واللوائح.

- العمل على توزيع التمويل بشكل عادل بين مختلف الأنشطة الطلابية.
- نشر الشفافية في مجالات الإنفاق في المؤسسات التعليمية.
- التوعية بضرورية الالتزام بالمعاييروالشروط البنائية الخاصة بالمنشئات التعليمية.
- اختيار الأماكن المناسبة لبناء المؤسسات التعليمية.
- توفير الدعم الكافي للأنشطة الطلابية.
- تهيئة البنية التحتية للمؤسسة التعليمية من (مرافق – خدمات – معامل – .....)

٥. المنهج

- الاهتمام بالأنشطة اللاصفية التى تحقق أهداف المنهج الدراسي.
- أن تتضمن المقررات الدراسية آليات مواجهة الفساد.
- إضافة موضوعات تتعلق بالفساد وكيفية مواجهته ضمن المناهج التعليمية فى كافة المراحل الدراسية.

٦. الطالب

- غرس القيم والاتجاهات الايجابية في نفوس الطلاب نحو الذات والآخرين.
- دعم الارشاد النفسي والاجتماعي للطلاب.
- توعية الطلاب بمخاطر الفساد وسبل العلاج.
- تشجيع أفراد المجتمع على ترك الفساد وكيفية ايجاد البدائل الشرعية.
- تفعيل دور الأنشطة الطلابية فى مواجهة الفساد من خلال ورش العمل والمعارض والمسرحيات.

٧. الامتحانات والتقويم

- ضمان النزاهة والشفافية فى وضع وتصحيح الاختبارات.
- تنوع اجراءات التقييم لتشمل أنماط متعددة.
- مراعاة التكامل والشمول فى وضع الاختبارات حتى تقيس مختلف الجوانب للطالب.
- الاستفادة من ملف التقييم الخاص بالطالب خلال سنوات الدراسة.

٨. نظم المعلومات

- توفير بنية شبكية وتقنية ومعلوماتية متطورة
- التوعية بضرورة قيام كل معلم بعمل قاعدة بيانات عن الطلاب.
- التدريب عل استخدام كل تقنيات المعلومات والمعرفة الحديثة.
- المراجعة الدقيقة لبيانات الطلاب والمعلمين.
- عدم اختيار أو استبعاد معلومات خاصة بالطلاب والمعلمين.

٩. التجهيزات والمعدات والكتب الدراسية

- التوعية بضرورة الالتزام بمعايير وجودة المعدات والأجهزة المدرسية.
- العمل على تطبيق معايير النزاهة والشفافية في المناقصات العامة.
- تخصيص موارد مالية مناسبة لتحسين جودة الكتب الدراسية.

١٠. المجتمع المحلي

- تفعيل الشراكة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المحلي.
- المشاركة مع المجتمع المحلي في عقد الندوات واللقاءات حول الفساد وخطورته في تدهور المجتمع.
- مشاركة أولياء الامور في المجالس التعليمية لتقديم مقترحاتهم حول مكافحة الفساد.

سادساً: مقومات نجاح التصور المقترح:

- وضع أهداف وآليات واضحة لكيفية مواجهة الفساد فى المؤسسات التعليمية.
- أن تتضمن المقررات الدراسية موضوعات الفساد وكيفية مواجهته.
- الدعم المادى الكافى للمؤسسات التعليمية لتفعيل الأنشطة الطلابية لمواجهة الفساد.
- التكامل بين أدوار المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائط التربية فى مواجهة الفساد وخاصة فى المؤسسات التعليمية.
- توافر إطار وطني يدعم ويساعد المؤسسات التعليمية فى مواجهة الفساد.

سابعاً: معوقات تحول دون تحقيق التصور المقترح

- قلة وعى القيادات المسئولة والمعلمين والطلاب بمخاطر الفساد ودورة فى عدم تحقيق التنمية المجتمعية.
- ضعف الدعم المادى المخصص لمقاومة الفساد.
- غياب الموضوعات ضمن المناهج الدراسية التى تتعلق بالفساد وآثارة السلبية على الفرد والمجتمع.
- ضعف الخدمات التوعوية والتثقيفية حول مخاطر الفساد داخل المؤسسات التعليمية وخارجها.
- ضعف كفاءة الموارد البشرية والإدارية المتخصصة في رقابة الفساد.
- ضعف الأنظمة الرقابية وعدم كفايتها.
- غياب التوجه الاستراتيجي ورفض التغيير وعدم مرونة الادارة .
- غياب دور المراكز والهيئات الرقابية.

ثامناً: الأثار الايجابية المترتبة على تطبيق التصور المقترح

- تعزيز قيم الانتماء وحب الوطن والحفاظ على مقدراته.
- كسب ثقة أفراد المجتمع وتقويته وزيادة المصداقية فى الدولة وفى نظامها.
- زيادة معدل الانتاج ومعدل الاستثمارات والدخل القومي.
- الاستقرار السياسي وتحقيق الأمن الاجتماعي.
- استقرار المجتمع وتقدمة فى كافة المجالات.
- انحسار الفساد فى كافة قطاعات المجتمع.
- تفعيل قيم النزاهة والأمانة.

توصيات الدراسة:

- ضرورة توافر الإرادة السياسية القوية والصادقة لمكافحة الفساد خاصة فى مجال التعليم والتأكيد على مشاركة جميع أفراد المجتمع.

- التركيز على البرامج التربوية والاصلاحية التى يمكن من خلالها مواجهة الفساد بأنواعه المختلفة.
- تشجيع البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة الفساد ووضع التوصيات والقرارات موضع التنفيذ.
- اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة في اختيار الشخصيات لتولي المناصب الإدارية وخاصة في المؤسسات التعليمية.
- تفعيل دور الجهات الرقابية لمتابعة الفاسدين وعقابهم وعدم التساهل معهم.
- الاستفادة من نتائج الدراسات الأكاديمية العلمية التى تناولت موضوع الفساد في توجيه الأجهزة الرقابية لأجل القضاء عليه.
- تعظم دور وسائط التربية المختلفة والتكامل فيما بينها في بناء الفرد وفق أسس ومرتكزات قيمية وأخلاقية تنبذ الفساد.
- تطوير المنظومة التعليمية (مدخلات – عمليات – مخرجات) بما يحقق أهداف العملية التعليمية في نبذ ومواجهة الفساد.
- الاستقرار السياسي مجتمعياً وتعليمياً.
- العقاب والردع الفورى لمرتكبى الفساد في المؤسسات التعليمية.
- تفعيل أجهزة المساءلة ومشاركة أصحاب الأعمال والمواطنين فيها، ومعاقبة من يثبت إدانته بالفساد معاقبة سريعة وقاسية.
- تفعيل دور المؤسسات التعليمية المختلفة فى تربية الفرد على أن الفساد جريمة كبرى يعاقب عليها القانون ، وأنه يلحق الضرر بنفسه وبمجتمعه، لذا يجب أن تتضمن المناهج التربوية موضوعات تسهم في نشر ثقافة النزاهة ومحاربة الفساد بشتى صورة، كما يجب تدريس مادة قانون مكافحة الفساد في الجامعات كمتطلب إجباري لجميع التخصصات.

المراجع:

١. المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية ،القاهرة ،١٩٩٩
٢. أحمد زايد وآخران: **الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم (دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد)**، تقديم أحمد درويش ،القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،٢٠١٣.
٣. أحمد عبد السلام سليم: بعض جوانب الفساد الإدارى فى التعليم "دراسة تجريبية" ،بيروت، جامعة النهرين ،**المجلة الأكاديمية العلمية** ،٢٠١٦ ص ص٢٠١-٢٣٥
٤. أحمد يوسف دودين: أهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد "دراسة حالة شركة مصفاة البترول الأردنية"، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، العدد الثالث ، المجلد الخامس عشر،٦٨-٧٩ ، ٢٠١٥
٥. السيد يس: الديمقراطية والأمن القومى فى الواقع المعاصر ، **مجلة الديمقراطية**، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٥ ، شتاء ٢٠٠٢
٦. بهجت أبو النصر: الإصلاح الاقتصادى وقضية التنمية البشرية مع التركيز على تكوين رأس المال البشرى ، **المؤتمر السنوى الثانى للباحثين الشبان – مصر فى عيون شبابها** ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ابريل ٢٠٠٤
٧. جمهورية مصر العربية ،لجنة الشفافية والنزاهة ، التقرير الثانى ،"أولويات العمل وآلياته"٢٠٠٨
٨. حاتم عزيز وعبد الرازق محمد : دور التربية فى مواجهة الفساد" الأسباب والمعالجات"، جامعة ديالى، مجلة الآداب صص ٤٨٥ – ٥١٧ ،٢٠١٤
٩. حامدعمار: **نحو تجديد تربوى ثقافى** ، دراسات فى التربية والثقافة(٥) ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب،١٩٩٨
١٠. حامد عمار : الإصلاح المجتمعى "إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية" القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب،٢٠٠٦
١١. حسين خلف موسى عبد العال : الفساد الادارى فى المجتمعات النامية "الأسباب – المظاهر – العلاج " مصر نموذجا ، **المركز الديمقراطى العربى** ، عدد إبريل ٢٠١٤
١٢. راضية مسعود : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالى فى الجزائر واستراتيجيات مكافحته ، ، مركز جيل البحث العلمى ، **مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة**، ص ص ٨٣-١٠٦، العدد ٢٩،٢٠١٨
١٣. روبرت كليتجارد: **السيطرة على الفساد** ، ترجمة على عجاج ، دار البشير للنشر والتوزيع ،عمان،١٩٩٤

١٤.روزا ماريا توريز : المهنية في مجال التدريس من أدوات للإصلاح إلى عوامل ايجابية للتغير :مفترق الطرق في التعليم في أمريكا اللاتينية ترجمة أسعد حليم ، **مجلة مستقبليات،** المجلد٣٠ العدد٢،٢٠٠٠، ص ٣٠١- ٣٢٢

١٥.سعيد اسماعيل على : مستقبل التعليم ما قبل الجامعى فى مصر ، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ،١٩٩٩

١٦.سمير أمين : الفقر فى العالم ، **مجلة اليسار الجديد** ع٦، ٧ ، القاهرة ، شركة الأمل للطباعة والنشر ،٢٠٠٤

١٧.سمير عبد الحميد القطب : صنع القرار التربوى الاستراتيجى فى مصر بين الواقع والطموح "دراسة فى حتمية التأصيل العلمى لصنع القرار التربوى ، مجلة كلية التربية ، كفر الشيخ العدد٣، ديسمبر ٢٠٠٢

١٨.سمير عبد الحميد القطب : أولويات الإصلاح المجتمعى كما يراها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ومتطلباته التربوية "دراسة ميدانية " ، **مجلة مستقبل التربية العربية** ، المجلد ١١، العدد ٣٨، يوليو٢٠٠٥

١٩.سمير عبد الحميد القطب وآخرون: التربة وقضايا العصر ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،٢٠١٣

٢٠.عبد الخالق فاروق : **اقتصاديات الفساد فى مصر (كيف جرى إفساد مصر والمصريين):** تقديم نادر الفرجانى ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١١.

٢١.عبد الرحمن أحمد : الفساد–أثرة فى الجهاز الحكومى ، بحث مقدم إلى **المؤتمر العربى الدولى لمكافحة الفساد**،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث،الرياض ،٢٠٠٣

٢٢.عبد الله مرتضى: قضايا الشباب " الفراغ القاتل والأمية الثقافية وافتقاد القدوة ، **مجلة المستقبل الاسلامى** ، العدد٢٥، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠١

٢٣.عبد الغفار عفيفي الدويك: الأساليب الحديثة المستخدمة في المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، **مجلة نايف العربية للعلوم الأمنية**،٢٠١٣

٢٤. عدنان محمد :"مكافحة الفساد الإدارى بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر بدائل استراتيجية مقترحة " ، **مجلة دراسات عربية فى التربية وعلم النفس** (ASEP) ، العدد التاسع والستون ،يناير٢٠١٦ ، صص ٢١٥-٢٦٣.

٢٥.على حبيش: البحث العلمى والتنمية التكنولوجية ، **مجلة الديمقراطية** ، العدد٩، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، يناير ٢٠٠٣

٢٦.على لطفى :تحديث المجتمع المصرى ، **مجلة الديمقراطية** ، العدد١٤، مؤسسة الأهرام إبريل ٢٠٠٤

٢٧.فاروق فهمى: **الوجه الآخر للعولمة المنظومية وتحديات الحاضر والمستقبل** ، القاهرة ، دار الحريرى للطباعة، ٢٠٠٢

٢٨.فاطمة الزهراء سالم: نحو استراتيجية لإصلاح التعليم فى الوطن العربى من أجل تعايش الثقافات "منظور استشرافى مستقبلى" ،**مجلة مستقبل التربية العربية**، المجلد الرابع عشر، العدد٥٢، المركز العربى للتعليم والتنمية،٢٠٠٨ ،صص٢٧٥-٣٠٢

٢٩.فايز مراد مينا : مفتاحان أساسيان لتطوير التعليم ، **مجلة اليسار الجديد** ،العدد٦و٧، القاهرة ، شركة الأمل للطباعة والنشر، ٢٠٠٤.

٣٠.قيس المؤمن وآخرون : **التنمية الإدارية** ،عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع،١٩٩٧

٣١.محسن خضر: التربية الرثة فى مصر"الفقراء يبتعدون" ، **مجلة أحوال مصرية** ، عدد٢٣،مؤسسة الأهرام ، القاهرة ،شتاء٢٠٠٤

٣٢.محمد الأحمد الرشيد ، سباعية في الانقاذ التربوي ، **رسالة الخليج العربي**، مكتب التربية العربية لدول الخليج ،الرياض ، العدد٢٣ ،١٩٨٧ ، ص ٩- ٢٧

٣٣.محمد حافظ والسيد البحيرى: **اتجاهات معاصرة فى إدارة المؤسسات التعليمية** ، القاهرة ، عالم الكتب،٢٠٠٩

٣٤.مشيرة محمد حسن : الفساد فى اقتصاديات التعليم الخاص قبل الجامعى ، دراسة ميدانية على مؤسسات التعليم الخاص مدينة طنطا ، **مجلة كلية الآداب**، العدد٢٩،الجزء٢ ٢٠١٦، صص٩٧٧- ١٠٤٠ .

٣٥.ناصيف قزى وآخرون: الفساد وإعاقة التغيير والتطور فى العالم العربى ، بحوث ومناقشات الندوة التى أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد ٩و١٠مايو ٢٠١٤ المركز العربى للأبحاث و دراسة السياسات

36. Apaydin,B:The relationship of organizational corruption with organizational culture, attitude towards work and work ethics: a search on Turkish high school teachers, **Asia Pacific Education Review**,2011
37. Brayton, J. and Bayer, A. "Faculty Misconduct in Collegiate Teaching", Baltimore, MD: John Hopkins, **University press**, 1999
38. Cigdem Apaydin ,Ali Balci "Organizational corruption in secondary schools:a focus group study, **Education** ,131,4,2011
39. Duncan Waite,David Allen," Corruption and abuse of power in Educational Administration " **The Urban Review**,35(4),2003

40. Gareth Sweeney, Krina Despota and Samira Lindner: Global Corruption Report: **Education TRANSPARENCY INTERNATIONAL, Routledge 711 Third Avenue, New York, NY 10017,2013**
41. Ellie Keen: Fighting corruption through education, Constitutional and Legal Policy Institute (Hungary), Budapest, Open Society Institute, 2000
42. Grażyna Czubek et ,all : How to fight corruption? Principles for developing and implementing an anti-corruption strategy for Poland , Poland, Warsaw 2010
43. Hallak, J. and Poisson, M: Ethics and corruption in education:an overview. **Journal of Education for International Development**, . 2005
44. Jacques Hallak and Muriel Poisson: Governance in education: transparency and accountability, International Institute for Educational Planning, unesco,2006
45. Jordan Deliversky : CORRUPTION IN ACCESS TO EDUCATIONAL INSTITUTIONS, **Journal of IMAB - Annual Proceeding** (Scientific Papers), vol. 22, issue 1, 2016
46. Mariam Orkodashvili :**Corruption in Higher Education**: causes, consequences, reforms, The case of Georgia , 2009
47. Meet and Laxmi Narayan: Corruption in Education – Nature and Causes, **International Journal of Research** (IJR) Vol-1, Issue-8, September 2014 ISSN 2348-6848
48. Nataliya L. Rumyantseva,"Taxonomy of corruption in higher education" **Peabody journal of education** ,80(1),2005
49. Tanaka, Shinichiro ,"Corruption in education sector development :A suggestion for anticipatory strategy "**The international Journal of Educational Management** ,15(4/5),2001
50. TI-Secretariat's Global Programme on Education, Transparency international: Corruption in the Education sector,working paper, Germany , berlin,2007

مواقع الانترنت

٥١. أحمد صقر عاشور :استراتيجية علاج التعليم https://www.elwatannews.com

٥٢. حنا عيسى:الفساد:أنواعه، أسبابه ، أدواته وطرق علاجه ،٢٠١٦
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/424602.html

٥٣. حسن طبرة : الفساد سرطان يهدد مؤسساتنا التعليمية http://alsabaah.iq/13115

٥٤. رحيم حسن: الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته
http://alabda33.blogspot.com/2013/05/blog-post_4955.html

٥٥. عادل عامر: الفساد في مصر وكيفية مواجهته،٢٠١٥https://www.diwanalarab.com

٥٦. سناء طوطح : أثر الفساد على مؤسسات التعليم العالى والوسائل الأكاديمية المقترحة للحد منه، ملتقى المبادرة العربية الأكاديمية لمكافحة الفساد
https://www.rolacc.qa/wp-content/uploads/2019/06/Dr.-Sanaa.pdf

57. https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/19/anticorruption-fact-sheet
58. B. Meier:Corruption in the education sector,https://eldis.org/ /A21368, Jan 2004
59. https://www.unodc.org/e4j/en/anti-corruption/module9e